

قرة عين الطالب

للعامة عبد اللطيف بن بهاء الدين الدمشقي

المتوفى سنة ١٠٨٢ هـ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي الكريم، اما بعد:

هذا كتاب للعلامة عبد اللطيف بن بهاء الدين الحنفي، نظم فيه منار الأنوار لشيخ الإسلام أبي البركات عبد الله بن احمد النسفي (٧١٠هـ) والله تعالى ينفعنا به ويجعله ذخرا لنا يوم الدين.

قد اطلعنا على خمس نسخ مخطوطات لهذا الكتاب، اثنان منها تشتمل على المنظومة فقط، والثلاث الأخر تشتمل على المنظومة وشرحها المسمى ب تيممة قرّة عين الطالب للمؤلف نفسه.

قد اعتمدنا على نسختين في التحقيق وانتفعنا بالثلاث الأخر. ولم نشر الى فروق النسخ الكثيرة التي ترجع الى أخطاء النساخ أولا لأنه لا طائل تحته في مثل هذا الكتاب لأن فيه تضخيم الحواشي وتطويل الكتاب فيشوش الأمر على الطالب الذي يريد حفظ الكتاب، ثانيا لأننا قد أختارنا للإثبات ما هو أوفق بمعنى متن المنار المطبوع بدار اللباب.

النسخة الأولى: مخطوط تيممة قرّة عين الطالب محفوظ بمكتبة فاضل أحمد رقم الحفظ ٥١٢

النسخة الثانية: مخطوط تيممة قرّة عين الطالب محفوظ بمكتبة لاله لي رقم الحفظ ٧٧٤

النسخة الثالثة: مخطوط تيممة قرّة عين الطالب محفوظ بمكتبة لاله لي رقم الحفظ ٧٤١

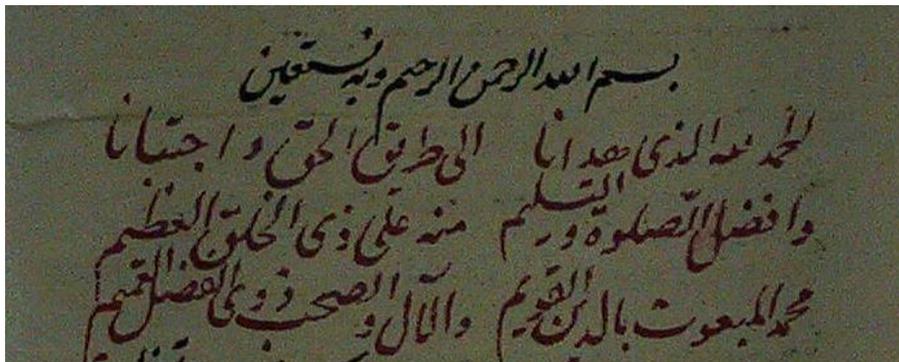
النسخة الرابعة: مخطوط قرّة عين الطالب محفوظ بالمكتبة الإسلامية في الأسترالية ليس له رقم حفظ

النسخة الخامسة: مخطوط قرّة عين الطالب مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود رقم الحفظ ٢٨

فالنسختان الأوليان هما المعتمد عليهما في أغلب الأحيان لجودتهما.

صور المخطوطات

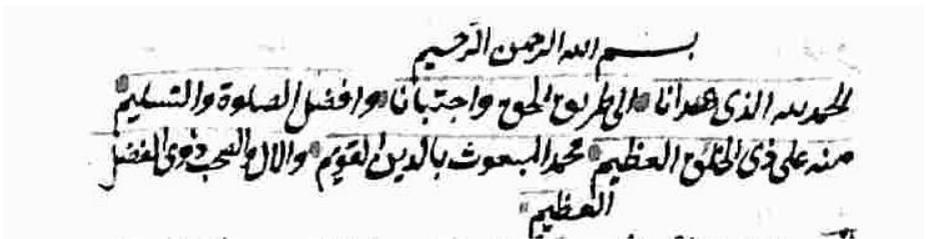
النسخة الأولى: مكتبة فاضل أحمد رقم الحفظ ٥١٢



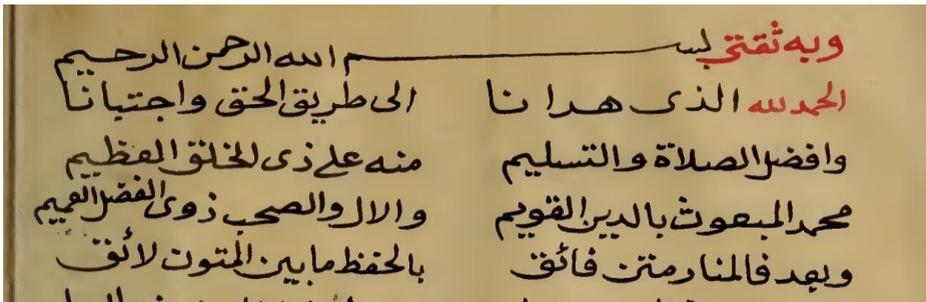
النسخة الثانية: مكتبة لاله لي رقم الحفظ ٧٧٤



النسخة الثالثة: مكتبة لاله لي رقم الحفظ ٧٤١



النسخة الرابعة: المكتبة الإسلامية في الأسترالية ليس له رقم حفظ



النسخة الخامسة: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود رقم الحفظ ٢٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

١. أَحْمَدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
 ٢. وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ
 ٣. مُحَمَّدِ الْمَبْعُوثِ بِالذِّينِ الْقَوِيمِ
 ٤. وَبَعْدُ فَالْمَنَارُ مَتَّى فَائِقُ
 ٥. قَدْ رُمْتُ أَنْ أَنْظِمَهُ لِيَقْرُبَا
 ٦. أُوْرِدْتُ مِنْهُ كُلَّ لَفْظٍ مُوَجَّرِ
 ٧. وَقَدْ أَتَيْتُ مَنْظُومَةً مُفَصَّلَةً
 ٨. وَإِنْ تَسَلَّ عَنِ اسْمِهَا يَا صَاحِبِي
 ٩. وَهِيَ أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَرَامِ
 ١٠. وَأَرْتَجِي الْإِخْلَاصَ فِي كُلِّ عَمَلٍ
- إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ وَاجْتَبَانَا
 مِنْهُ عَلَى ذِي الْخَلْقِ الْعَظِيمِ
 وَالْأَلِّ وَالصَّحْبِ ذَوِي الْفَضْلِ الْعَمِيمِ
 بِالْحِفْظِ مَا بَيْنَ الْمُتُونِ لِأَبْقِ
 وَيَسْهَلِ الْحِفْظُ عَلَى مَنْ طَلَبَا
 مُنْتَظَمًا فِي سَلْكِ بَحْرِ الرَّجَزِ
 عَلَى مَعَانِي أَصْلِهَا مُشْتَمَلَةً
 وَالْعَدَا قُلُوقُ فُرَّةِ عَيْنِ الطَّالِبِ
 بِعَوْنِ رَبِّي خَالِقِ الْأَنَامِ
 لَوَجْهِهِ سُبْحَانَهُ عَزَّ وَجَلَّ

أُصُولُ الشَّرْعِ

١. أَرْبَعَةٌ أُصُولُ شَرْعٍ كَالْأَسَاسِ
 ٢. وَأُولَئِكَ الْقُرْآنُ وَهُوَ مَا نَزَلَ
 ٣. تَوَاتُرًا مُكْتَتَبًا فِي الْمُصْحَفِ
 ٤. وَإِنَّهُ اسْمُ النَّظْمِ وَالْمَعْنَى وَمَا
 ٥. تُعْرَفُ أَفْسَامُهُمَا وَإِنَّهَا
 ٦. فَفِي وَجْهِهِ ذَلِكَ النَّظْمُ لَعَنَهُ
 ٧. الْخَاصُّ وَالْعَامُّ كَمَا يُفَصَّلُ
 ٨. وَالثَّانِي مِنْهَا أَوْجُهُ الْبَيَانِ
 ٩. وَإِنَّهَا أَرْبَعَةٌ سَتَعْلَمُ
 ١٠. لَهَا مُقَابِلٌ خَفِيٌّ فَاذْبَعِ
 ١١. ثَالِثُهَا وَجْهُهُ الْإِسْتِعْمَالِ
 ١٢. كَذَا الصَّرِيحُ وَالْكِنَايَةُ الَّتِي
 ١٣. رَابِعُهَا كَشْفُ الْوَجْهِهِ الْمُطْلَعِ
 ١٤. عِبَارَةُ النَّصِّ كَذَا إِشَارَتُهُ
 ١٥. وَبَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ ذِي الْأَفْسَامِ
 ١٦. وَهُوَ ذَلِكَ مَوْضِعِ الْأَفْسَامِ
 ١٧. إِنَّ تَضَرُّبَ الْعِشْرِينَ فِي ذِي الْأَرْبَعَةِ
- كِتَابُ السُّنَّةِ إِجْمَاعٌ قِيَاسٌ
عَلَى الرَّسُولِ حَسْبَمَا عَنْهُ نُقِلَ
لَا رَيْبَ فِيهِ وَبِمَذَاهِبِ عَرَفِ
يُعْرَفُ حُكْمُ الشَّرْعِ إِلَّا بَعْدَمَا
أَرْبَعَةٌ فَإِنْ تَرُمُ تَبَيَّنَهَا
وَصِيغَةٌ وَتِلْكَ أَيْضًا أَرْبَعَةٌ
مُشْتَرِكٌ رَابِعُهَا الْمُوَوَّلُ
بِذَلِكَ النَّظْمِ لَدَى التَّبْيَانِ
الظَّاهِرِ النَّصُّ مُفَسَّرٌ مُحْكَمٌ
وَمُشْكِلٌ وَمُجْمَلٌ وَمُشْتَبِهٌ
وَهِيَ حَقِيقَةٌ مَجَازٌ تَالِي
لَمْ تُوجِبِ الْحُكْمَ بِذَوْنِ النَّيَّةِ
عَلَى الْمُرَادِ وَهِيَ أَيْضًا أَرْبَعَةٌ
ثُمَّ أَقْبَضَ صَاوُهُ كَذَا دَلَالَتُهُ
فَخَامِسٌ يَشْمَلُهَا تَمَامًا
تَرْتِيبُهَا الْمَعْنَى مَعَ الْأَحْكَامِ
صَارَتْ ثَمَانِينَ بِإِلَّا مُنَازَعَةَ

الْخَاصُّ

١٨. وَالْخَاصُّ لَفْظٌ وَضَعَهُ لِمَعْنَى
 ١٩. وَهُوَ خُصُوصُ الْجِنْسِ كَالْإِنْسَانِ أَوْ
 ٢٠. ثُمَّ خُصُوصُ الْعَيْنِ مِثْلُ زَيْدٍ
 ٢١. قَطْعًا وَلَا يَحْتَمِلُ الْبَيَانَا
 ٢٢. فَلَمْ يَجْزِ زِيَادَةُ التَّعْدِيلِ
 ٢٣. فِي الْأَمْرِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
 ٢٤. كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ وَالتَّسْمِيَةُ
 ٢٥. فِي آيَةِ الطَّوَافِ وَالْوُضُوءِ
 ٢٦. وَالْحِلُّ فِي اسْتِمْتَاعِ زَوْجٍ ثَانٍ
 ٢٧. وَبِجَزَاءٍ لَا أَقْطَعُوا أَبْطَلْنَا
 ٢٨. وَصَحَّ إِيقَاعُ الطَّلَاقِ بَعْدَمَا
 ٢٩. كَذَلِكَ فِي التَّفْوِيزِ مَهْرُ الْمِثْلِ
 ٣٠. وَلَا تُضَفُّ لِلْعَبْدِ فَرَضُ الْمَهْرِ بَلْ
- مُعَيَّنٍ عَلَى انْفِرَادٍ يُعْنَى
 هُوَ خُصُوصٌ نَوْعٍ مِثْلُ مَرَةٍ قَدْ رَوُوا
 وَحُكْمُهُ تَنَاوُلُ الْمَقْصُودِ
 لِكُونِهِ فِي نَفْسِهِ مُبَانَا
 عَلَى سَبِيلِ الْفَرَضِ فِي التَّنْزِيلِ
 وَأَبْطَلُوا شَرْطَ الْوَلَاةِ الْمَحْدُودِ
 وَنَيْتُهُ الْوُضُوءُ وَالطَّهَارَةُ
 كَذَلِكَ الْأَطْهَارُ فِي الْقُرُوءِ
 أُثْبِتَ بِالْحَدِيثِ لَا الْقُرْآنِ
 عِصْمَةَ مَسْرُوقٍ وَمَا ضَمَّنَا
 خَالَعَ زَوْجَهُ لِمَا تَقَدَّمَ
 يَجِبُ بِالْعَقْدِ هَذَا الْأَصْلِ
 لِلشَّرْعِ إِذْ قَالَ فَرَضْنَا وَأَمْتِثِلْ

الأمْرُ

٣١. وَمِنْهُ أَمْرٌ كَافِعِلٍ اسْتِغْلَاءً
 ٣٢. فَلَيْسَ فِعْلٌ مُوَجَّبًا لِلْمَنْعِ
 ٣٣. وَإِنَّمَا اسْتِغْلَاءُ الْوُجُوبِ
 ٣٤. وَنُحْيِي الْفِعْلُ بِهِ مَجَازًا
 ٣٥. مُوَجَّبُهُ الْوُجُوبُ فِي الصَّرَاحِ
 ٣٦. وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَظَرٍ أَمْرَهُ
 ٣٧. بِنَحْوِهِ الْقَاطِعِ وَالتَّحْذِيرِ
 ٣٨. وَبِوَعْيِدِ تَارِكِ ذَلِيلِ
 ٣٩. فِي النَّذْبِ وَالْمُبَاحِ مَهْمَا اسْتِغْمَلَا
 ٤٠. لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ يَا ذَا الضَّبْطِ
 ٤١. أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِوَصْفٍ لَا وَلَا
 ٤٢. لَكِنْ وَقُوعُهُ عَلَى الْأَقْلِ
 ٤٣. حَتَّى إِذَا قَالَ لِرَوْحٍ طَلَّقِي
 ٤٤. مَا لَمْ يَكُنْ نَوَى الثَّلَاثَ فَاعْلَمَهُ
 ٤٥. ذَا لِاخْتِصَارِ صَيَغِ الْأَوَامِرِ
 ٤٦. وَلِانْفِرَادِ مَصْدَرٍ فِي الْمَبْنِيِّ
 ٤٧. وَأَنَّهُ يَكُونُ بِالْفَرْدِيَّةِ
 ٤٨. وَمَا يُرَى مِنْ عَمَلٍ مُكْرَرٍ
 ٤٩. مَنْ قَالَ بِالتَّكْرَارِ فِي الْقَضِيَّةِ
 ٥٠. كَذَا اسْمٌ فَاعِلٍ عَلَى الْمَصْدَرِ قَدْ
 ٥١. فَلَمْ يُرَدْ بِآيَةِ السَّرِقَةِ
 ٥٢. كَذَا بِفِعْلٍ وَاحِدٍ لَا يَنْقَطِعُ
- بِصَيَغَةٍ لَازِمَةٍ أَدَاءً
 عَنِ الْوَصَالِ وَحَدِيثِ الْخُلْعِ
 بِنَحْوِهِ الثَّابِتِ فِي التَّرْتِيبِ
 لِأَنَّهُ سَبَبُهُ فَجَازًا
 لَا الْوَقْفُ وَالنَّدْبُ وَلَا الْإِبَاحَةُ
 فَالْحُكْمُ مَا قُلْنَا لِنَفْسِي الْخَيْرُ
 بِالْأَمْرِ عَنْ تَخْلُفِ الْمَأْمُورِ
 كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْمَعْقُولُ
 فَقَائِلٌ حَقِيقَةٌ وَقِيلَ لَا
 وَإِنْ يَكُنْ مُعْلَقًا بِالشَّرْطِ
 يَحْتَمِلُ التَّكْرَارَ فِيمَا نُقِلَا
 مِنْ جِنْسِهِ مُحْتَمِلًا لِلْكُلِّ
 نَفْسِكَ، غَيْرٌ وَاحِدٍ لَمْ تُطَلَّقِ
 كِنْيَةَ الثَّنَتَيْنِ فِي رَوْحِ الْأَمَةِ
 مِنْ طَلَبِ الْأَفْعَالِ بِالْمَصَادِرِ
 قَدْ اقْتَضَى تَوْحُّدًا فِي الْمَعْنَى
 حَقِيقَةٌ وَالْوَحْدَةُ الْحُكْمِيَّةُ
 فَذَلِكَ بِالْأَسْبَابِ لَا الْأَوَامِرِ
 مَلَكَهَا اثْنَتَيْنِ عِنْدَ النَّيَّةِ
 دَلٌّ وَمَا بِهِ اخْتِمَالٌ لِلْعَدَدِ
 قَطْعًا سِوَى سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ
 إِلَّا يَدٌ وَاحِدَةٌ فِيمَا شَرِعَ

٥٣. وَالْأَمْرُ حُكْمُهُ أَذَاءٌ وَقَضَا
٥٤. وَمِثْلُهُ هُوَ الْقَضَا وَجَارًا
٥٥. بِنَيْتِ الْقَضَاءِ قَدْ جَارَ الْأَدَا
٥٦. ثُمَّ الْقَضَا وَاجِبٌ بِمَا وَجِبَ
٥٧. قَضَاءٌ صَوْمٌ فِي اغْتِكَافِ النَّادِرِ
٥٨. ثَلَاثُ أَنْوَاعٍ تُعَدُّ لِلْأَدَا
٥٩. كَمَنْ يُصَلِّي مُدْرِكًا أَوْ مُفْرِدًا
٦٠. ثَلَاثُ أَنْوَاعٍ كَذَاكَ لِلْقَضَا
٦١. أَوْ كَانَ بِالْمِثْلِ الَّذِي لَنْ نَعْقِلَهُ
٦٢. قَضَاءٌ تَكْبِيرَاتِ عِيدٍ رَاكِعًا
٦٣. وَلاَحْتِيَاظٍ فِي الصَّلَاةِ الْفِدْيَةِ
٦٤. وَفِي حُقُوقِ الْعَبْدِ مِنْهَا أَنْ تُرَدَّ
٦٥. وَالْمَالُ بِالنَّفْسِ لِغَيْرِ الْمَعْقُولِ
٦٦. فِي الْقَتْلِ عَمْدًا بَعْدَ قَطْعِ لِلْوَلِيِّ
٦٧. وَعِنْدَهُ الْمَغْضُوبُ فِيهِ الْقِيَمَةُ
٦٨. وَلَمْ نُضَمِّنْ مُثْلِفَ الْمَنَافِعِ
٦٩. يَضْمَنُ فِيهِمَا وَمِلْكُ الْمُتَعَةِ
٧٠. لَا بُدَّ مِنْ حُسْنِ لِمَامُورٍ بِهِ
٧١. وَفِي ثَلَاثِ الْمُخْصَارِ الْأَوَّلِ
٧٢. وَذَلِكَ كَالْتَضَدِّقِ وَالصَّلَاةِ
٧٣. وَالثَّانِي كَالْوُضُوءِ وَالْجِهَادِ
٧٤. بِهَا يَصِيرُ حُسْنٌ كُلِّ فِعْلٍ
٧٥. مُطْلَقُهَا أَقْلٌ شَيْءٌ يُمَكِّنُ
٧٦. إِذْ شَرَطُوهَا إِتْمَا الشَّرْطِيَّةُ
- تَسْلِيمُ نَفْسٍ وَاجِبٍ هُوَ الْأَدَا
إِطْلَاقُ كُلِّ مِّنْهُمَا مَجَازًا
وَعَكْسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَرَدًا
بِهِ الْأَدَا وَهَذَا لَمْ يَجِبْ
إِلَّا بِعَوْدِ الشَّرْطِ لَا بآخِرِ
فَكَامِلٍ وَقَاصِرٍ شَبَهُ الْقَضَا
أَوْ لِاحْتِقَابِ بَعْدَ فِرَاقِ الْمُقْتَدَى
بِمِثْلِهِ الْمَعْقُولِ أَوْ مَعْنَى الْأَدَا
كَالصَّوْمِ لِلصَّوْمِ وَكَالْفِدْيَةِ لَهُ
تَمَّتْ بِهِ الْأَقْسَامُ فَاحْفَظْ جَامِعًا
وَاجِبَةً كَقِيَمَةِ الْأُضْحِيَّةِ
ضَمَانٌ مَغْضُوبٍ بِمِثْلِ إِنْ وَجَدَ
وَقِيَمَةُ فِي مَهْرٍ عَبْدٍ مَجْهُولِ
فِعْلُهُمَا لَدَى الْإِمَامِ الْأَوَّلِ
مُنْقَطِعُ الْمِثْلِ لَدَى الْخُصُومَةِ
وَالْقَوْدُ بِالْقَتْلِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
كَذَاكَ إِنْ أَبَدَى الشُّهُودُ الرَّجْعَةَ
لِعَيْنِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَانْتَبِهْ
مَا قَبْلَ السُّقُوطِ أَوْ لَمْ يَقْبَلِ
أَوْ أَشَبَهُ الْعَبْرِيِّ كَالرَّكَاةِ
وَقُدْرَةُ التَّمَكُّنِ فِي الْعِبَادِ
بِالْغَيْرِ وَهُوَ جَامِعٌ لِلْكُلِّ
بِهِ أَذَاءٌ وَاجِبٌ وَيَبْنُونَ
وَجُودٌ قُدْرَةٌ وَلَوْ وَهَيْئَةً

٧٧. حَتَّىٰ إِذَا مَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ
 ٧٨. فِي آخِرِ الْوَقْتِ عَلَيَّهِمَا الْقَضَا
 ٧٩. كَامِلُهَا وَسَمِّ بِالْمُيَسَّرَةِ
 ٨٠. وَالشَّرْطُ فِي دَوَامٍ وَاجِبٍ دَوَا
 ٨١. لَمْ نُوجِبِ الْحُرَاجَ وَالزَّكَاتَا
 ٨٢. وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلَىٰ دَوَامٌ يُشْرَطُ
 ٨٣. قَدْ صَحَّ عِنْدَ الْمُفْقَهَاءِ أَنَّ مَنْ
 ٨٤. يُوصَفَ بِالْإِجْرَاءِ وَأَنْتَقَاءِ
 ٨٥. وَعِنْدَنَا عَنْهُ الْوُجُوبُ إِنْ نُفِي
 ٨٦. وَالْأَمْرُ مِنْهُ مُطْلَقٌ عَنِ الزَّمَانِ
 ٨٧. مَنْ قَالَ قَوْرًا يَفْتَضِي كَالْبَعْضِ
 ٨٨. وَمِنْهُ نَوْعٌ بِالزَّمَانِ قَيِّدًا
 ٨٩. وَسَبَبُ الْوُجُوبِ كَالْأَوْقَاتِ
 ٩٠. مُضَيِّفَةٌ لِأَوَّلِ الْأَجْزَاءِ
 ٩١. أَوْ جُزْئِهِ النَّاقِصِ أَوْ الْجُمْلَةِ
 ٩٢. فِي نَاقِصِ الْوَقْتِ وَهَذَا بِخِلَافِ
 ٩٣. وَنِيَّةِ التَّعْيِينِ فِيهِ تُشْتَرَطُ
 ٩٤. لَا يُوجَدُ التَّعْيِينُ إِلَّا بِالْأَدَا
 ٩٥. وَمِنْهُ مَعْيَارٌ كَشَهْرِ الصَّوْمِ
 ٩٦. وَنِيَّةِ التَّعْيِينِ لَيْسَتْ شَرْطًا
 ٩٧. إِلَّا مُسَافِرًا لَدَى النُّعْمَانِ
 ٩٨. عَنْهُ وَمِنْهُ جَاءَ مَعْيَارًا فَقَطُ
 ٩٩. لَمْ يَحْتَمِلْ هَذَا الْفَوَاتِ بِخِلَافِ
 ١٠٠. مُشَابِهَةِ الْمَعْيَارِ وَالظَّرْفِ كَمَا
- طَهَّرَتْ الْخَائِضُ فِيمَا قَدْ رَوُوا
 عَلَى تَوْهُمِ امْتِدَادِ فِرْصَا
 شَرْطُ بِمَعْنَى عِلَّةٍ مُغْيِرَةٍ
 مَهَا لَذَا قُلْنَا إِذَا الْمَالُ تَوَى
 وَالْعُشْرَ حَيْثُ الْمَالُ مِنْهُ فَاتَا
 وَبِأَهْلِكَ الْحَجُّ لَيْسَ يَسْقُطُ
 أَتَى بِمَأْمُورٍ بِهِ يَكُونُ أَنْ
 كَرَاهَةٍ عَنْهُ بِلَا مِرَاءِ
 بِصِفَةِ الْحَوَازِ لَمَّا يُوصَفُ
 عَلَى التَّرَاحِي كَقَضَاءِ رَمَضَانَ
 عَادَ عَلَى مَوْضُوعِهِ بِالنَّقْضِ
 ظَرْفًا لِمَا أُدِي وَشَرْطًا لِلْأَدَا
 قَدْ عُيِّنَتْ بِالْأَمْرِ فِي الصَّلَاةِ
 أَوْ مَا يَلِي الْأَوَّلِ فِي الْأَدَاءِ
 فَلَا يُؤَدَّى عَضْرُ أَمْسِ الْفَائِتِ
 فِي عَضْرٍ يَوْمِهِ عَلَى مَا نُقِلَا
 لَذَا بِضَيْقِ الْوَقْتِ عَنْهُ مَا سَقَطُ
 كَحَابِثِ كَقَارَةَ قَدْ قَصَدَا
 وَسَبَبُ الْوُجُوبِ عِنْدَ الْقَوْمِ
 وَصَحَّ بِالْمُطْلَقِ وَإِنْ أَخْطَا
 وَجَاءَ فِي النَّفْلِ رَوَائِتَانِ
 وَنِيَّةِ التَّعْيِينِ فِيهِ تُشْتَرَطُ
 فِي الْأَوَّلِينَ أَوْ يَكُونُ مُشْكَلًا
 فِي الْحَجِّ وَالتَّضْيِيقِ^٣ بَعْضُ حَتْمَا

^٣ يعني ان بعضهم (هو أبو يوسف رحمه الله) حتم التضيق فقال لا بد أن يحج في العام الأول عند وجود القدرة

-
١٠١. وَيَتَّأَدَى فِي صَاحِحِ النَّفْلِ بِمُطْلَقِ النَّيَّةِ لَا بِالنَّفْلِ
١٠٢. يُخَاطَبُ الْكُفَّارُ بِالْإِسْلَامِ وَبِالْمُعَامَلَاتِ فِي الْأَحْكَامِ
١٠٣. وَبِالْعِبَادَاتِ اتِّفَاقًا فِي الْجَزَا وَالْبَعْضُ؛ لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِمُ الْأَدَا

^٤ هو الصحيح أي ان الكفار لا يخاطبون بأداء ما يمتثل السقوط من العبادات

النَّهْيُ

- ١٠٤ . وَمِنْهُ نَهْيٌ وَهُوَ قَوْلُ النَّاهِي
- ١٠٥ . وَيَقْتَضِي الْمَنْهِي قُبْحًا حَتْمًا
- ١٠٦ . لِعَيْنِهِ وَضَعًا كَلَفَظَ الْكُفْرَ
- ١٠٧ . أَوْ غَيْرَهُ مُجَاوِرًا كَالْبَيْعِ فِي
- ١٠٨ . كَصَوْمٍ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْمَنْهِي
- ١٠٩ . بِأَلَا خِلَافٍ وَعَنِ الشَّرْعِيَّةِ
- ١١٠ . إِذْ ثَبَتَ الْقُبْحُ اقْتِضَاءً يَقْتَضِي
- ١١١ . فَصَوْمَ عَيْدٍ وَالْبُيُوعَ الْفَاسِدَةَ
- ١١٢ . لَا الْوَصْفَ حَيْثُ النَّهْيُ قَدْ تَعَلَّقَا
- ١١٣ . وَالنَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْمُضَامِينِ وَعَنِ
- ١١٤ . فَكَانَ نَسْخًا عِنْدَنَا وَسَوَى
- ١١٥ . وَقَالَ إِنَّ النَّهْيَ فِي اقْتِضَاءِ
- ١١٦ . كَالْأَمْرِ فِي حُسْنٍ وَمَا قَدْ حَرُمَا
- ١١٧ . مِنَ التَّنَافِي وَهَذَا لَمْ نَرَهُ
- ١١٨ . وَلَا يُفِيدُ الْعَصَبُ مِلْكَ مَنْ عَصَبَ
- ١١٩ . لِرُحْصَةِ وَمَا لَنَا لَمْ يَمْلِكِ
- مُسْتَعْلِيًّا لَا تَفْعَلِ الْمَنَاهِي
- لِحِكْمَةِ النَّاهِي وَذَلِكَ إِمَّا
- أَوْ كَانَ شَرْعًا مِثْلَ بَيْعِ الْحَرِّ
- وَقَتِ النَّدَا أَوْ كَانَ وَصْفًا فَاعْرِفِ
- إِنْ فِعْلُهُ الْحَيِّيُّ فَالْعَيْنِي
- إِذَا هُيَ فَعِنْدَنَا غَيْرِيَّةَ
- تَصَوُّرِ الْأَصْلِ لِأَجْلِ الْمُقْتَضِي
- مَشْرُوعَةَ الْأَصْلِ لِهَذَا الْقَاعِدَةَ
- بِالْوَصْفِ لَا بِالْأَصْلِ فِيمَا حَقَّقَا
- بَيْعِ الْمَلَاقِيحِ مَجَازٌ فَاعْلَمَنَّ
- بَيْنَهُمَا الْبَعْضُ عَلَى مَا يُرَوَى
- قُبْحِ حَقِيقَةٍ بِأَلَا مِرَاءِ
- لَمْ يَكْ مَشْرُوعًا لِمَا بَيْنَهُمَا
- مِنَ الزَّنَا يُحَرِّمُ الْمُصَاهَرَةَ
- وَلَا يَكُونُ سَفَرُ الْعَاصِي سَبَبٌ
- حَرِّيٌّ اسْتَوَى عَلَى مَا قَدْ حَكِي

الْعَامُّ

١٢٠. أَلْعَامُّ كُلُّ شَامِلٍ أَفْرَادًا
 ١٢١. وَمُوجِبٍ لِلْحُكْمِ قَطْعًا عِنْدَنَا
 ١٢٢. نَسَخَ حَدِيثِ الْعُرَنِيِّ وَمَا
 ١٢٣. فِيهِمَا إِذَا أُوصِيَ بِهِ لِشَخْصٍ
 ١٢٤. وَبِحَبْرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ لَا
 ١٢٥. إِنْ مُتَوَاتَرًا وَلَمْ يَلْحَقْهُ مَا
 ١٢٦. قَطَعَ بِهِ مَعَ اخْتِجَاجِ الرَّائِي
 ١٢٧. وَقِيلَ لَا كَثْنِيَةَ الْمَجْهُولِ
 ١٢٨. كَبَيْعِهِ عَبْدًا وَحُرًّا بِثَمَنٍ
 ١٢٩. لِشِبْهِهِ النَّاسِخِ فِي اسْتِقْلَالِ
 ١٣٠. وَالْعَامُّ مِنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ فَقَطُّ
 ١٣١. وَلِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ مَنْ وَمَا
 ١٣٢. أَصْلٌ وَمَا أَتَتْ لِمَنْ لَا يَعْقِلُ
 ١٣٣. فَمَنْ يَقُولُ مَنْ يَشَاءُ مِنْكُمْ يَعْتِقُ
 ١٣٤. وَإِنْ بِمَا فِيهَا غُلَامًا عَلَمًا
 ١٣٥. وَمَا بِمَعْنَى مَنْ أَتَتْ وَتَدْخُلُ
 ١٣٦. كُلُّ عُمُومُهُ عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ
 ١٣٧. فَإِنْ مُنْكَرًا عُمُومِ الْأَفْرَادِ
 ١٣٨. فَفَرَّقُوا مَا بَيْنَ كُلِّ رُؤْمَانٍ
- إِنْفَقَتْ خُدُودَهَا اتِّحَادًا
 فَيَنْسَخُ الْخَاصَّ عَلَى مَا بَيْنَنَا
 فِي جَعْلِ فَصِّ حَاتِمٍ بَيْنَهُمَا
 وَبَعْدَهُ لِأَخْرٍ بِالْفَصِّ
 يَكُونُ أَنْ يُخَصَّ فِيهِمَا نُقْلًا
 يُخَصُّهُ وَإِنْ يُخَصَّ، انْعَدَمَا
 أَخَذًا بِشِبْهِ النَّسَخِ وَاسْتِثْنَاءِ
 حَيْثُ أَفَادَ عَدَمَ الدُّخُولِ
 وَقِيلَ بَلْ يَبْقَى كَمَا كَانَ اعْلَمَنْ
 وَلَا كَذَا الثَّنِيَّةُ فِي الْمَقَالِ
 أَوْ مَعَ صِيغَةٍ كَأَبْطَالٍ وَرَهْطٍ
 يَحْتَمِلَانِ وَالْعُمُومُ فِيهِمَا
 كَمَا لِمَنْ يَعْقِلُ مَنْ تُسْتَعْمَلُ
 فَإِنَّهُ حُرٌّ فَتَشَاءُوا عَتَقُوا
 بِتَوْءَمَيْنِ إِهْمَا لَنْ تُعْتَقَا
 فِي وَصْفِ مَنْ يَعْقِلُ أَيْضًا نَقَلُوا
 إِنْ يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ عَمَّ مَا دَخَلَ
 وَضِدَّهُ عُمُومُ أَجْزَاءِ يُرَادُ
 يُؤَكَّلُ بِالصِّدْقِ وَكُلُّ الرُّؤْمَانِ

° أُلْبِقَتِ النَّسَخَ عَلَى

فَمَرَّقُوا مَا بَيْنَ كُلِّ الرُّؤْمَانِ

يُؤَكَّلُ بِالصِّدْقِ وَكُلُّ الرُّؤْمَانِ

وَالْمُتَّبِعُ يُوَافِقُ مَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْمَنَارِ.

- ١٣٩ وَأَوْجَبَتْ غُمُومَ أَفْعَالٍ بِمَا
 ١٤٠ كَعَكْسِهِ فِي كُلِّ إِنْ تَجَرَّدَتْ
 ١٤١ غُمُومَ اجْتِمَاعِ دُونَ الْإِنْفِرَادِ
 ١٤٢ أَوْلَ أُعْطِيهِ مِنَ النَّفْلِ كَذَا
 ١٤٣ حَلُّوا مَعًا أَمَا بِكُلِّ كُلُّهُ
 ١٤٤ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ تَعْمُ النَّكِرَةَ
 ١٤٥ مُطْلَقَةً وَالشَّافِعِيُّ قَدْ اخْتَارَ
 ١٤٦ إِنْ وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَمَّتْ تَعْمُ
 ١٤٧ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَمْرًا مُوَحَّدًا
 ١٤٨ فَذَلِكَ حُرٌّ فَاتَوْهُ يَعْتَمُّوا
 ١٤٩ وَمِثْلُهُ إِذَا تَعَرَّفَتْ بِأَلٍ
 ١٥٠ عَهْدًا وَلَا اعْتِبَارَ لِلْجَمْعِيَّةِ
 ١٥١ لَا يَنْكِحُ النِّسَاءَ مُؤَلِّبًا بِأَمْرًا
 ١٥٢ مَعْرِفَةً فَعَيْنُهَا أَوْ نَكِرَةً
 ١٥٣ عَيْنٌ وَإِنْ أَنْتَ أَعَدْتَ الْمَعْرِفَةَ
 ١٥٤ وَمُنْتَهَى التَّخْصِصِ فَرُدُّ حَقُّوا
 ١٥٥ بِهِ وَجَمْعُ صَيْغَةٍ وَمَعْنَى
 ١٥٦ جَمْعٍ وَالْإِنْتَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا
 ١٥٧ قَالُوا عَلَى فَضِيلَةِ التَّقَدُّمِ
- وَصَلَا وَصِمْنَا لِعُمُومِ الْأَمْرِ
 عَنْهَا وَلَفْظَةُ الْجَمِيعِ أَوْجَبَتْ
 فَإِنْ يَقُولُ جَمِيعٌ مَنْ حَلَّ أَيَادٍ
 يُعْطِي الْجَمِيعَ ذَلِكَ النَّفْلَ إِذَا
 لِكُلِّ وَاحِدٍ وَمَنْ تُبْطِلُهُ
 تَخَصُّصٌ فِي الْإِنْتَابِ مِثْلُ بَقَرَهُ
 عُمُومَهَا فِي مِثْلِ آيَةِ الظَّهَارِ
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَكَلِمَ
 وَإِنْ يَقُولُ أَيُّ عَيْدِي وَرَدَا
 عَلَيْهِ كُلُّهُمْ عَلَى مَا حَقَّقُوا
 أَوْجَبَ بِهَا عُمُومٌ مَا لَا يَخْتَمِلُ
 لِيَحْصَلَ التَّوْفِيقُ فِي الْقَضِيَّةِ
 يَخْتَمِلُ ثُمَّ إِنْ أَعَدْتَ النَّكِرَةَ
 غَيْرُ كَذَا الْمَعْرِفَةُ الْمَكْرَرَةُ
 نَكِرَةً كَانَتْ هَا مُخَالَفَةً
 فِي مُفْرَدِ الصَّيغَةِ أَوْ مَا يُلْحَقُ
 ثَلَاثَةً إِذِ الثَّلَاثُ أَذْنَى
 جَمَاعَةً يُحْمَلُ عِنْدَنَا كَمَا
 أَوْ الْوَصَايَا وَالْمَوَارِيثَ اعْلَمْ

الْمُشْتَرَكُ وَالْمُؤَوَّلُ

- ١٥٨ وَكُلُّ لَفْظٍ فِيهِ قَدْ تَحَقَّقَا
 ١٥٩ مَعَ اخْتِلَافٍ فِيهِ إِذْ نَعَرَفُ
 ١٦٠ فِيهِ بِشَرْطِ الْفُكْرِ حَتَّى يُرَجَّحَا
 ١٦١ بِغَالِبِ الرَّأْيِ هُوَ الْمُؤَوَّلُ
- تَعَدُّ الْوَضْعِ عَلَى مَا صَدَقَا
 مُشْتَرَكٌ وَحُكْمُهُ التَّوَقُّفُ
 بَعْضُ الْوُجُوهِ وَالَّذِي تَرَجَّحَا
 وَأَعْمَلُ بِهِ مَعَ غَلَطٍ يَخْتَمِلُ

وَجُوهُ النَّبَيَانِ

١١٢. بِظَاهِرٍ مَّا ظَهَرَ الْمُرَادُ
 ١١٣. وَبِالَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ الْعَمَلُ
 ١١٤. ذَاكَ وَضَوْحًا لَا مِنَ الصَّيْغَةِ بَلْ
 ١١٥. مَعَ احْتِمَالٍ لِلْمَجَازِ ذَكَرُوا
 ١١٦. وَأَعْمَلَ بِهِ مَجَانِبَ التَّأْوِيلِ
 ١١٧. وَمَا عَنِ احْتِمَالِ نَسْخِ أَحْكَمَا
 ١١٨. وَيَظْهَرُ الْفَرْقُ لَدَى الْمُعَارَضَةِ
 ١١٩. لِدَا قُلْنَا مَنْ إِلَى شَهْرٍ نَكَّخَ
 ١٢٠. وَمَا بَعَارِضٍ مُرَادُهُ خَفِي
 ١٢١. وَاحْتِكُمْ فِيهِ الْفِكْرُ لِاسْتِظْهَارِ
 ١٢٢. وَالْمُشْكِلِ الدَّاخِلِ فِي الْأَشْكَالِ
 ١٢٣. مَعَ تَأْمُلٍ كَمَا يُرَادُ
 ١٢٤. مَا اِزْدَحَمَتْ فِيهِ الْمَعَانِي الْمُجْمَلُ
 ١٢٥. بِاللَّفْظِ بَلْ يَحْتَاجُ لِاسْتِيفْسَارِ
 ١٢٦. وَحُكْمِهِ اعْتِقَادَ حَقِّيَّةِ مَا
 ١٢٧. وَيَسْتَتِينُ بِبَيَانِ الْمُجْمَلِ
 ١٢٨. وَالْمُتَشَابِهِ اسْمٌ مَا لَا يُرْتَجَى
 ١٢٩. وَحُكْمُهُ فِي الْإِعْتِقَادِ مَا عَبَّرَ
- مِنْهُ لِسَامِعِيهِ قَدْ أَرَادُوا
 أَوْجِبَ وَأَمَّا النَّصُّ مَا اِزْدَادَ عَلَى
 مِنْ خَارِجِ وَاحْتِكُمْ اِيجَابِ الْعَمَلِ
 وَمَا وَضَوْحًا فَاقَهُ الْمُفَسِّرُ
 مَعَ احْتِمَالِ النَّسْخِ وَالتَّيْدِيلِ
 وَحُكْمُهُ اِيجَابِ قَالُوا مُحْكَمَا
 لِيُتْرَكَ الْأَدْنَى بِأَعْلَى عَارِضَتَهُ
 إِنَّ النَّكَاحَ مُتَعَةً وَلَمْ يَصِخْ
 وَنَيْلُهُ بِطَلَبِ هُوَ الْخَفِي
 كَالْفَرْقِ بَيْنَ النَّبْشِ وَالطَّرَارِ
 وَاحْتِكُمْ بِحَقِّيَّتِهِ فِي الْحَالِ
 فِيهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الْمُرَادُ
 وَأَشْتَبَهَ الْأَمْرُ فَلَيْسَ يُعْقَلُ
 مَعَ طَلَبِ الْمُرَادِ وَأَفْتِكَارِ
 أُرِيدَ وَالْوَقْفُ إِلَى أَنْ يُعْلَمَا
 وَبِالصَّلَاةِ وَالرَّكَاةِ مَثَلِ
 مَعْرِفَةُ الْمُرَادِ مِنْهُ حَيْثُ جَا
 مِثْلُ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ

الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

١٨٠. ثُمَّ الْحَقِيقَةُ اسْمٌ لَفْظٌ قُصِدَا
 ١٨١. وَمَا أُرِيدَ مِنْهُ غَيْرُ مَا وُضِعَ
 ١٨٢. وَحُكْمُهُ وَجُودُ مَا اسْتُعِيرَ لَهُ
 ١٨٣. وَقَالَ مَا يَثْبُتُ بِالضَّرُورَةِ
 ١٨٤. قُلْنَا الْعُمُومُ فِي الْحَقِيقَةِ الَّتِي
 ١٨٥. وَهَلْ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ثَبَتَ
 ١٨٦. لِذَلِكَ قُلْنَا بِعُمُومِ الصَّاعِ فِي
 ١٨٧. عَنِ الْمُسَمَّى ذُوهَا وَالْعَمَلِ
 ١٨٨. فَيُجْعَلُ الْعَقْدُ لِمَا قَدْ انْعَقَدَ
 ١٨٩. لَا الْعَقْدِ وَاسْتَحَالَ أَنْ يَجْتَمِعَا
 ١٩٠. كَمَا اسْتَحَالَ الْمَلِكُ وَالْعَارِيَّةُ
 ١٩١. إِنَّ لِلْمَوَالِي لَا تَعْمُ مَنْ عَدَا
 ١٩٢. بِالْحَمْرِ غَيْرُ الْحَمْرِ لَمْ يُلْحَقْ وَلَا
 ١٩٣. أَبْنَائِهِ وَمِثْلُهُ مَسُّ الْيَدِ
 ١٩٤. عَلَى الْمَوَالِي وَبَنِيهِ اسْتَأْمَنَّا
 ١٩٥. وَلَوْ عَلَى الْآبَاءِ وَأُمَّهَاتِ
 ١٩٦. لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ
 ١٩٧. عَلَى الدُّخُولِ خَافِيًا وَمُنْتَعِلِ
 ١٩٨. فِيمَا إِذَا أَقْسَمَ أَنْ لَا يَضَعَا
 ١٩٩. إِذْ نِيَّةُ السُّكْنَى كَذَا الدُّخُولُ جَازٌ
 ٢٠٠. وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ عَبْدِي حُرٌّ
- مَوْضُوعُهُ وَحُكْمُهُ أَنْ يُوجَدَا
 لَهُ مَجَازٌ بِعِلَاقَةِ جُمْعِ
 وَإِنْ يَكُنْ عَامًّا وَيَعْضُ أَبْطَلَهُ
 نَرَى عَلَى مَقْدَارِهَا تَقْدِيرَهُ
 عَمَّتْ لِزَيَادِ عَلَى الْحَقِيقَةِ
 ضَّرُورَةٌ وَالْأَيُّ فِيهِ وَرَدَتْ
 مَا حَلَّهُ ثُمَّ الْمَجَازُ يَنْتَفِي
 إِنْ تُمْكِنًا بِهَا الْمَجَازُ يَبْطُلُ
 لَا الْعَزْمُ وَالنِّكَاحُ لِلطَّوْطِيِّ وَرَدَّ
 بِوَاحِدِ اللَّفْظِ وَيُقْصَدَا مَعَا
 فِي تَوْبِهِ الْمَلْبُوسِ وَالْوَصِيَّةِ
 هُمْ فَاسْتَحَقَّ نَصْفَهَا لَوْ وَاحِدًا
 بَنُو بَنِيهِ لَوْ أَوْصَى إِلَى
 فِي قَوْلِهِ لَأَمْسُتُمْ لَمْ يُقْصَدِ
 فَتَدْخُلُ الْفُرُوعُ فِيمَا اسْتَحْسَنَّا
 لَمْ نُدْخِلِ الْأَجْدَادَ وَالْجَدَاتِ
 يَلِيْقُ بِالْمَرْعِ وَإِنَّمَا يَقَعُ
 وَالْمَلِكِ مَعَ إِجَارَةٍ كَمَا نُقِلَ
 قَدَمُهُ فِي دَارِ زَيْدٍ مُزْمَعًا
 قُصِدَتْهَا عَلَى الْعُمُومِ فِي الْمَجَازِ
 مُقَيَّدًا بِيَوْمِ يَأْتِي عَمْرُو

٢٠١. فَجَاءَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا عَتَقَا
٢٠٢. عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ لِلَّهِ كَذَا
٢٠٣. نَوَى الْيَمِينَ كَثِيرًا ذِي رَحِمٍ
٢٠٤. طَرِيقُ الْأَسْتِعَارَةِ اتِّصَالَ
٢٠٥. لِلْحَدِّ وَرُذِّ وَالشُّجَاعِ سَبُعُ
٢٠٦. صُورَةٌ السَّبَبُ وَالْعِلِّيَّةُ
٢٠٧. وَذَلِكَ نَوْعَانِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ
٢٠٨. مِثْلُ اتِّصَالِ الْمَلِكِ مِنْهُ بِالشِّرَا
٢٠٩. مَنْ قَالَ إِنْ شَرَيْتُ عَبْدًا يُعْتَقُ
٢١٠. فِي هَذِهِ بِنِيَّةِ الشِّرَا
٢١١. وَالثَّانِي وَضُلُّ سَبَبٍ مُسَبَّبَهُ
٢١٢. فَيُسْتَعَارُ لِلْمُسَبَّبِ السَّبَبُ
٢١٣. صَيَّرَ إِلَى الْمَجَازِ لَوْ تَعَدَّرْتُ
٢١٤. كَحَلْفِهِ لَا يَضَعُ الْقَدَمَ فِي
٢١٥. فَيُضْرَفُ التَّوَكُّيلُ أَنْ يُخَاصِمَا
٢١٦. أَنْ لَا يُكَلِّمَ الصَّبِيَّ حَيْثُ لَمْ
٢١٧. أَوَّلَى مِنَ الْمَجَازِ لَوْ تَعَارَفَا
٢١٨. لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حِنْطَةً وَلَا
٢١٩. مَبْنَى الْخِلَافِ إِنْ كَوْنَهُ حَلَفَ
٢٢٠. فَعِنْدَهُ الثَّانِي وَقَالَا الْأَوَّلُ
٢٢١. فِي قَوْلِهِ لِعَبْدِهِ ذَا سِنَّ
٢٢٢. وَذَا تَعَدَّرُ يَكُونَانِ مَعًا فِيمَا
٢٢٣. كَقَوْلِهِ لِرُؤُوحِهِ هَذِي ابْنَتِي
٢٢٤. مَعْرُوفَةٌ أَوْ قَالَهُ لِلْأَكْبَرِ
٢٢٥. إِنْ ذَلَّتِ الْعَادَةُ فَالْحَقِيقَةُ
٢٢٦. وَاللَّفْظُ مِثْلُ كُلِّ مَمْلُوكٍ لَهُ
- حَيْثُ أُرِيدَ الْوَقْتُ مِنْهُ مُطْلَقًا
- بِهِ أُرِيدَ النَّذْرُ وَالْحَلْفُ إِذَا
- قَوْلًا بِمُوجِبٍ وَصِيغَةَ الْكَلِمِ
- صُورَةٌ أَوْ مَعْنَى كَمَا يُقَالُ
- نَظِيرُ الْإِتِّصَالِ فِيمَا يُشْرَعُ
- وَالْمَعْنَوِي كَالِإِثْرِ بِالْوَصِيَّةِ
- كَالْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ إِذْ يَتَّصِلُ
- كُلُّ لآخرٍ يُعَارُ بِالسَّوَا
- أَوْ قَالَ إِنْ مَلَكَتُهُ يُصَدِّقُ
- وَالْمَلِكِ فِي الْأَوَّلَى عَلَى السَّوَا
- كَمَلِكِ مُتَعَدِّ وَمَلِكِ الرَّقَبَةِ
- لَا الْعَكْسُ وَالْبَعْضُ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
- حَقِيقَةً وَمِثْلُهُ لَوْ هُجِرْتُ
- كَذَا وَلَا يَأْكُلُ نَحْلًا فَاغْرِفْ
- إِلَى الْجَوَابِ مُطْلَقًا أَوْ أَقْسَمَا
- يُقَيِّدُوهُ بِصِيغَتِهِ بَلْ أَعَمَّ
- إِنْ تَكُ مُسْتَعْمَلَةً وَخَالَفَا
- يَشْرَبُ مِنْ نَهْرِ الْفُرَاتِ مَثَلًا
- فِي الْحُكْمِ عَنْهَا أَوْ تَكَلِّمِ عُرْفِ
- وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ فِيمَا مَثَّلُوا
- أَكْبَرَ مِنْهُ إِنْ هَذَا ابْنِي
- إِذَا الْحُكْمُ غَدَا مُتَّبِعَا
- لِمِثْلِهِ تُؤَلَّدُ ذَاتُ نِسْبَةٍ
- سِنًّا فَلَا تَحْرُمُ أَصْلًا قَدْ رُوِيَ
- كَنْذَرِهِ الْحَجَّ إِذْ مَنْزُوكُهُ
- وَعَكْسُهُ الْحَلْفُ بِأَكْلِ الْفَاكِهَةِ

٢٢٧. كَذَا سِيَاقِ النَّظْمِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ
 طَلَّقَ نِسَائِي بَكَرُ إِنْ كُنْتَ رَجُلًا
٢٢٨. أَوْ دَلَّ مَعْنَى رَاجِعٍ لِلْقَائِلِ
 مِثْلَ يَمِينِ الْقَوْرِ فِي الدَّلَائِلِ
٢٢٩. كَذَا دَلَالَةُ الْكَلَامِ تَأْتِي
 كَقَوْلِهِ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٢٣٠. وَزَفَعَ الْخَطَأُ وَالتَّبْشِيرَانِ
 وَخُرْمَةٌ مُضَافُهَا الْأَعْيَانُ
٢٣١. حَقِيقَةٌ كَالْحُمْرِ وَالْمَحَارِمِ
 عِنْدَ الْإِمَامِ لِوُجُودِ الْأَزِمِ

حُرُوفُ الْمَعَانِي

- ٢٣٢ قَدْ وَصَلْتَ بِسَالِفِ الْبَيَانِ
 ٢٣٣ فَالْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِلَا تَعْقِيبِ
 ٢٣٤ وَإِنَّمَا قُلْنَا عَلَى مُوجِبِهَا
 ٢٣٥ إِنْ تَدْخُلِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ
 ٢٣٦ وَاحِدَةٌ لَا غَيْرَهَا عِنْدَ الْإِمَامِ
 ٢٣٧ فَلَمْ تُغَيِّرْهُ وَقَالَا إِنَّمَا
 ٢٣٨ بِعَاطِفٍ يَزُولُ وَالتَّطْلِيْقُ
 ٢٣٩ وَاحِدَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَوْلَى
 ٢٤٠ فَزَالَتِ الْقُدْرَةُ إِذْ فَاتَ الْمَحَلَّ
 ٢٤١ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّوْحِ وَالْمَوْلى فَقَالَ
 ٢٤٢ فَإِنَّمَا يَبْطُلُ عَقْدُ الثَّانِيَةِ
 ٢٤٣ فِي حَقِّهَا بِعِنْتِ الْأُولَى فَبَطُلَ
 ٢٤٤ وَإِنْ يُزَوِّجُ رَجُلًا أُخْتَيْنِ
 ٢٤٥ قَالَ أَجَزْتُ مُذْ إِلَيْهِ نُقْلًا
 ٢٤٦ كَمَا إِذَا مَعَا أَجَازَ مُطْلَمًا
 ٢٤٧ إِذْ آخِرُ الْقَوْلِ يُجَيِّلُ الْأَوْلَى
 ٢٤٨ وَقَدْ تَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ كَمَا
 ٢٤٩ وَأَنْتَ حُرٌّ إِنَّهُ لَا يَغْتَبِقُ
 ٢٥٠ وَمَا لِعَطْفٍ مُجْمَلَةٍ لَا يَجِبُ
 ٢٥١ وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالْوَصْلِ أَتَتْ
 ٢٥٢ لَوْ بِدْخُولِ ذِي فِذِي قَدْ عَلَّقَا
 ٢٥٣ بِلَا تَرَخٍ بَعْدَ الْأُولَى تَدْخُلُ
- مَّا ذَكَرْنَا أَخْرَفَ الْمَعَانِي
 تُفِيدُهُ كَالًا وَلَا تَرْتِيبِ
 فِي قَوْلِهِ لِعَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا
 وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ تُطَلَّقُ
 لِأَنَّ الْأِفْتِرَاقَ مُوجِبُ الْكَلَامِ
 مُوجِبُ هَذَا الْاجْتِمَاعِ وَهُوَ مَا
 كَذَاكَ إِنْ قَالَ وَلَا تَعْلِيْقُ
 قَبْلَ تَكْلِمِ بَيَانِ حَصَلًا
 وَإِنْ يُزَوِّجُ أُمَّتَيْنِ مِنْ رَجُلٍ
 ذِي حُرَّةٍ وَهَذِهِ عَلَى اتِّصَالِ
 حَيْثُ مَحَلِّيَّةٌ وَقَفِي لِأَغْيَةِ
 قَبْلَ تَكْلِمِ بِعِنْتِهَا حَصَلَ
 بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّوْحِ فِي عَقْدَيْنِ
 نِكَاحِ هَذِهِ وَهَذِي بَطْلًا
 وَنُبْطُلُ الثَّانِي لَوْ تَفَرَّقَا
 كَالشَّرْطِ وَالثُّنْيَةِ عِنْدَ الْفُضَّلَا
 فِي قَوْلِهِ لِلْعَبْدِ أَدَّ دِرْهَمًا
 عَلَيْهِ إِلَّا بِالْأَدَاءِ حَقَّمُوا
 فِي الْحَبْرِ التَّشْرِيْكَ فِيْمَا أَوْجِبُوا
 فَيَعْقُبُ الَّذِي عَلَيْهِ دَخَلَتْ
 طَلَّاقَهَا فَالشَّرْطُ فِي أَنْ تُطَلَّقَا
 ثَانِيَةً وَإِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ

- ٢٥٤ دَاخِلَةَ الْمَعْلُودِ فِي حُكْمِ الْعِلَلِ
- ٢٥٥ عَبْدِي هَذَا بِكَذَا فَقَالَ لَهُ
- ٢٥٦ وَتَدْخُلُ الْعِلَّةُ لَوْ دَامَتْ كَمَا
- ٢٥٧ فَأَنْتَ حُرٌّ أَنَّهُ قَدْ عَتَقَا
- ٢٥٨ قَالَ عَلِيٌّ دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٌ
- ٢٥٩ كَالْوَاوِ ثُمَّ لِلتَّرَاخِيِّ وَضَعَتْ
- ٢٦٠ وَلِلتَّرَاخِيِّ الْحُكْمَ مَعَ وَصْلِ الْكَلَامِ
- ٢٦١ وَيُظْهَرُ الْخِلَافُ إِنْ يَعْطَفُ بِهَا
- ٢٦٢ مُعَلِّقًا بِالشَّرْطِ إِنْ تَأَخَّرَا
- ٢٦٣ وَإِنْ يُقَدِّمُ يُوقِعُ الثَّانِيَّ فَقَطْ
- ٢٦٤ قَدْ عَلَّقَاهَا كُلَّهَا مُرْتَبَا
- ٢٦٥ وَفِي حَدِيثٍ فَلْيُكْفَرْ وَرَدَتْ
- ٢٦٦ أُثْبِتَ بَيْلَ مَا دَخَلْتُهُ مُعْرِضًا
- ٢٦٧ مُسْتَدْرِكًا لِذَلِكَ قِيلَ تَطْلُقُ
- ٢٦٨ وَاحِدَةً بَلِ ائْتَيْنِ إِنْ تَكُنْ
- ٢٦٩ إِذْ لَيْسَ فِي إِنْشَاءِهِ تَدَارُكٌ
- ٢٧٠ وَفِي عَلِيٍّ أَلْفٌ بَلِ أَلْفَانِ
- ٢٧١ لَكِنْ لِإِسْتِدْرَاكِ وَالْعَطْفِ بِهِ
- ٢٧٢ حَتَّى إِذَا لَمْ يَرْتَبِطْ فَاسْتَأْنَفَ
- ٢٧٣ كَأَمَةٍ تَزَوَّجْتَ بِغَيْرِ مَا
- ٢٧٤ فَقَالَ لَا أُجِيزُ ذَلِكَ النَّكَاحَ
- ٢٧٥ لِأَخَذِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ كَقَوْلِهِ
- ٢٧٦ إِخْدَاهَا لَكِنَّهُ إِنْشَاءٌ
- ٢٧٧ تَخْيِيرُهُ عَلَى اخْتِمَالِهِ الْبَيَانُ
- ٢٧٨ ثُمَّ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الْوَكَاةِ
- ٢٧٩ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مَنْ لَهُ الْحَيَارُ
- فَإِنْ يُمْلَقُ قَدْ بَعَثَ مِنْكَ يَا رَجُلًا
- فَهُوَ حُرٌّ أَنَّهُ قَدْ قَبِلَهُ
- فِي قَوْلِهِ أَدَّ إِلَيَّ دِرْهَمًا
- لِلْحَالِ كَاللَّامِ عَلَى مَا حُقِقْنَا
- فَإِنَّهُ بِدِرْهَمَيْنِ يُلْزَمُ
- كَأَنَّهُ اسْتَأْنَفَ بَعْدَمَا سَكَتَ
- عِنْدَهُمَا وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ
- طَلَّاقِ زَوْجٍ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا
- فَيُوقِعُ الْأَوَّلَ مُلْغَى الْأَخْرَا
- مُلْغَى الْأَخِيرِ وَعَلَى هَذَا النَّمَطِ
- نُزُولَهَا حَسَبَ مَحَلِّ أَوْجَبَا
- كَالْوَاوِ أَحَدًا بِحَدِيثٍ قَدْ نَبَتْ
- عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي قَبْلَ مَضَى
- ثَلَاثَةً إِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ
- مَوْطُوءَةٌ حَيْثُ يَقْعَنُ كُلُّهُنَّ
- أَمَّا إِذَا أُخْبِرَ فَهُوَ مَالِكٌ
- قَدْ أَوْجَبُوا الْأَلْفَيْنِ فِي اسْتِحْسَانِ
- لَدَى اتِّسَاقِ النَّظْمِ مِنْ مُوَجِّهِ
- كَمَا إِذَا أُثْبِتَ فِعْلًا قَدْ نَفِي
- إِذِنْ مِنْ الْمَوْوَى بِالْفِ دِرْهَمًا
- لَكِنْ أُجِيزُهُ بِالْفَيْنِ صِحَاحُ
- ذِي حُرَّةٍ أَوْ هَذِهِ كَمَثَلِهِ
- يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ فَاقْتِصَاءُ
- مِنْ وَجْهِهِ إِنْشَاءٌ وَوَجْهِهِ تَبْيَانُ
- يَصِحُّ لَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ
- يَصِحُّ فِي اسْتِحْسَانِ أَهْلِ الْأَعْتِبَارِ

٢٨٠. فِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَالْمَهْرُ إِنْ
 ٢٨١. لَهُ وَفِي النَّفَقَيْنِ بِالْأَقْل
 ٢٨٢. وَعِنْدَنَا يَجِبُ فِي الْكُفَّارَةِ
 ٢٨٣. كَذَاكَ فِي يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا
 ٢٨٤. وَإِنْ لِعَبْدِهِ وَدَابَّةٍ يَقْلُ
 ٢٨٥. لِأَنَّهُ اسْمُ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ
 ٢٨٦. وَعِنْدَهُ التَّعْيِينُ لَمَّا احْتَمَلَا
 ٢٨٧. يَجْعَلِ مَا وُضِعَ لِلْحَقِيقَةِ
 ٢٨٨. وَإِنَّ مِثْلَ هَذِي الْأَسْتِعَارَةِ
 ٢٨٩. وَقَدْ تَجِيءُ كَالْوَاوِ فِي الصَّرَاحَةِ
 ٢٩٠. كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أُكَلِّمُ
 ٢٩١. إِذَا عَدَا إِحْدَاهُمَا مُكَلِّمًا
 ٢٩٢. وَحَالِفٍ أَلَّا يُلَاقِي أَحَدًا
 ٢٩٣. لَهُ مُلَاقَاهُمَا وَتُسْتَعَارُ
 ٢٩٤. أَيْضًا لِإِلَّا أَنْ وَصَرَبُ الْغَايَةِ
 ٢٩٥. مِثْلُ إِلَى حَتَّى لِيَايَةِ أَتَتْ
 ٢٩٦. كَأَسْتَنْتِ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرَعَى
 ٢٩٧. لِيَايَةِ مِثْلُ إِلَى الْمُغَيَّاهُ^٧
 ٢٩٨. ثُمَّ امْتِدَادُ الصَّوْدِ شَرْطٌ قَدْ عَلِمَ
 ٢٩٩. فَلِلْمُجَازَةِ بِمَعْنَى لِامِ كَي
 ٣٠٠. فَحَرَجْنَ عَلَى الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
- صَحَّ الْخِيَارُ أَوْجَبًا تَخْيِيرٌ مَنْ
 وَعِنْدَهُ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ
 وَهُوَ الصَّحِيحُ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ
 فَهِيَ بِمَعْنَى بَلْ لَدَيْنَا أَوْجَبُوا
 ذَا حُرًّا أَوْ هَذَا فَقَالَ قَدْ بَطُلَ
 فَلَا صَلُوحَ فِيهِ لِلتَّعْيِينِ
 أَوَّلَى مِنَ الْإِهْذَارِ أَلْعَى الْعَمَلَا
 عَنْهُ مَجَازًا وَإِنْ اسْتَحَالَتِ
 قَدْ أَنْكَرَاهَا عِنْدَ الْأَسْتِحَالَةِ
 فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ أَوْ الْإِتَابَةِ
 سُعَادًا أَوْ هِنْدًا فَفَقِيلَ يَأْمُ
 وَمَرَّةً يَخْنَثُ لَوْ كَلْتِيهِمَا
 إِلَّا فُلَانًا أَوْ فُلَانًا فَغَدَا
 إِنْ فَسَدَ الْعَطْفُ حَتَّى وَتُعَارُ
 مُحْتَمِلٌ كَأَوْ يَثُوبُ الْآيَةِ
 وَالْعَطْفُ مَعَ قِيَامِ مَعْنَاهَا ثَبَتَ
 وَقَدْ أَتَى مَوْضِعُهَا فِي الْأَفْعَا
 أَوْ غَايَةً فَجُمَلَةٌ مُبْتَدَأَةٌ
 مَعَ انْتِهَاءِ الْآخِرِ، إِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ
 أَوْ لَا فَلِلْعَطْفِ فَقَطْ وَلَا تَغْيِ^٨
 مَا مِنْ مَسَائِلِ الزِّيَادَاتِ جَرَى

^٧ من التغبوية temptation؟

^٨ ما فهمتُ معناه

حُرُوفُ الْجَرِّ

- ٣٠١ وَأَخْرَفُ الْجَرِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ
- ٣٠٢ وَيَصْحَبُ الْأَمَانَ حَتَّى لَوْ شَرَى
- ٣٠٣ وَقَبْلَ قَبْضٍ صَحَّ أَنْ يَسْتَبْدِلَا
- ٣٠٤ لَوْ قَالَ إِنْ أَحْبَبْتَنِي عَمَرُوا
- ٣٠٥ أَوْ أَنَّهُ قَدِيمٌ حَيْثُ يُشْتَرَطُ
- ٣٠٦ إِنْ تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي اشْتَرَطُوا
- ٣٠٧ وَالْبَاءُ لِلتَّبْعِيضِ فِي نَحْوِ امْسَحُوا
- ٣٠٨ وَمَالِكَ يَقُولُ إِنَّهَا صِلَةٌ
- ٣٠٩ لَكِنَّمَا دَخُلُوهَا فِي آيَةِ
- ٣١٠ وَحَيْثُمَا قَدْ دَخَلَتْ مَحَلَّةٌ
- ٣١١ لِذَلِكَ قُلْنَا أَكْثَرُ أَلْيَدِ الْمُرَادِ
- ٣١٢ عَلَى الْإِلْزَامِ وَلَكِنْ إِنْ دَخَلَ
- ٣١٣ وَفِي الطَّلَاقِ فَكَذًا عِنْدَهُمَا
- ٣١٤ وَمِنْ لَتَبْعِيضٍ أَتَتْ فَإِنْ يَقُلُ
- ٣١٥ جَارَ لَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُطْلَقًا
- ٣١٦ وَلَا نَتِيهَاءِ غَايَةٍ إِلَى فَإِنْ
- ٣١٧ هَذَا إِلَى هَذَا هُمَا لَمْ يَدْخُلَا
- ٣١٨ فَمَا وَرَاهَا بِالْحُرُوجِ خُصًّا
- ٣١٩ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَنَاوَهَا الْكَلَامُ
- ٣٢٠ لِلظَّرْفِ فِي وَاخْتَلَفُوا كَمَا يُبَانُ
- ٣٢١ فَسَوِيًّا وَفَرَّقَ الْإِمَامُ
- ٣٢٢ وَإِنْ يُصَفُّ إِلَى مَكَانٍ وَقَعَا
- مِنْهَا فَحَرْفُ الْبَاءِ لِلْإِلْمَاقِ
- عَبْدًا بِكُرِّ حِنْطَةٍ صَحَّ الشَّرَا
- أَمَّا إِذَا أَضَافَهُ لِلْكَرِّ لَا
- بِمَقْدَمِ الْحُجَّاجِ فَعَبْدِي حُرٌّ
- وَقُوعُهُ فِي صُورَةِ الْبَاءِ فَقَطُّ
- تَكَرَّرَهُ وَذُوهُمَا لَمْ يَشْرَطُوا
- عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ صَحَّحُوا
- وَلِلصُّوْقِ عِنْدَنَا مُسْتَعْمَلَةٌ
- قَدْ افْتَضَى مَسْحَ الْمَحَلِّ جُمْلَتَهُ
- لَا تَقْتَضِي اسْتِيعَابَهُ فِي الْجُمْلَةِ
- ثُمَّ بَدَأَ الطَّرِيقَ تَبْعِيضٌ يُرَادُ
- فِي مَحْضٍ تَعْوِيضٍ فَمَعْنَى الْبَا حَصَلَ
- وَعِنْدَهُ لِلشَّرْطِ جَاءَتْ فَافْهَمَا
- مَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ عَتَقَهُ أَعْتَقَ يَا رَجُلُ
- عَتَقُ سِوَى الْوَاحِدِ حَيْثُ أُطْلِقَا
- قَامَتْ بِنَفْسِهَا كَنَحْوِ بَعْتُ مِنْ
- أَوْ لَمْ تَقُمْ فَالْأَصْلُ إِنْ تَنَاوَلَا
- كَالْمِرْفَقَيْنِ يَدْخُلَانِ نَصًّا
- أَوْ شَكَّ لَا كَاللَّيْلِ فِي حُكْمِ الصِّيَامِ
- فِي الْحَذْفِ وَالْإِنْتِبَاتِ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ
- بَيْنَهُمَا إِذْ نَوَى التَّمَامُ
- فِي الْحَالِ مَا لَمْ يَنْوِ فِعْلًا وَضَعَا

٣٢٣. مَعِ لِقْرَانٍ وَلِتَقْدِيمِ أَتَتْ
 ٣٢٤. وَفِي الطَّلَاقِ حُكْمَهَا الصِّدْيَةَ
 ٣٢٥. إِذَا أُضْيِفَتْ لِلْكُنَى وَالْأُ
 ٣٢٦. وَعِنْدَ لِحَضْرَةِ وَهْيَ لَا تَدُلُّ
 ٣٢٧. عِنْدِي أَلْفُ دِرْهَمٍ فَضِيَّةً
 ٣٢٨. وَاسْتَعْمَلُوا غَيْرًا لَوْصَفِ النَّكْرَةِ
 ٣٢٩. كَقَوْلِهِ لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ
 ٣٣٠. وَإِنْ يَقُولُ بِالنِّصْبِ كَانَ اسْتِثْنَاءُ
- قَبْلُ وَلِلتَّأْخِيرِ بَعْدُ وَرَدَتْ
 حِكْمِ قَبْلُ وَنَرَى الْوَصْفِيَّةَ
 فَصِفَةٌ لِمَا يَكُونُ قَبْلًا
 عَلَى لُزُومِ قَائِلِ مَهْمَا يَقُولُ
 كَانَتْ وَدِيْعَةً بِلَا مِرَّةَ
 كَمَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ أَنْتَ مُقَرَّرَةٌ
 غَيْرُ كَذَا بِالرَّفْعِ تَأْمًا يَلْزَمُ
 يَلْزَمُ فِيهِ مَا عَدَا الْمُسْتَثْنَى

حُرُوفُ الشَّرْطِ

٣٣١. ثُمَّ حُرُوفُ الشَّرْطِ مِنْهَا فَاعْلَمِ
٣٣٢. فَإِنْ يَقُلْ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكَ فَإِنْ
٣٣٣. لِلظَّرْفِ وَالشَّرْطِ إِذَا عَلَى السَّوَا
٣٣٤. إِلَيْهِ قَدْ مَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
٣٣٥. وَأَهْلُ بَصْرَةَ لَوْقَتِ جَعَلُوا
٣٣٦. مِثْلُ مَتَى فَإِذَا لِلوَقْتِ لَا
٣٣٧. فَنِي إِذَا مَا لَمْ أُطَلِّقْ لَمْ يَقَعْ
٣٣٨. كَمَا أَتَى مِثْلُ مَتَى، وَلَوْ كَانِ
٣٣٩. وَكَيْفَ لِسُؤَالِ عَنِ حَالٍ إِذَا
٣٤٠. يَرَى أَبُو حَنِيفَةَ فِيمَا ثَبَتَ
٣٤١. وَفِي طَلَاقٍ وَقَعَ بِوَحْدَتِهِ
٣٤٢. قَالًا وَمَا لَا يَقْبَلُ الْإِشَارَةَ
٣٤٣. لِلْعَدَدِ الْوَاقِعِ كَمَ فَإِنْ قَالَ
٣٤٤. مَا لَمْ تَشَأْ حَيْثُ وَأَيْنَ اسْمَا مَكَانٍ
٣٤٥. مَا لَمْ تَشَأْ وَفُوعَهُ فِي الْمَجْلِسِ
٣٤٦. مَا بِعَلَامَةِ الدُّكُورِ جُمَعَا
٣٤٧. وَمُفْرَدَاتٍ لَمْ يَعْمَهُنَّ
٣٤٨. مُحَمَّدٌ لَوْ قَالَ آمِنُوبِي
٣٤٩. مَعَ بَنَاتٍ عَمَّهُنَّ الْمَدُّكُورُ
٣٥٠. وَإِنْ عَلَى بَنِي وَهُوَ ذُو بَنَاتٍ
- وَالْأَصْلُ إِنْ مُسْتَعْمَلًا فِي مُعَدَمِ
- تِ طَالِقٌ بِدُونِ مَوْتٍ لَمْ تَبَيَّنْ
- وَيَسْقُطُ الْوَقْتُ كَمَا لَدَى الْجَزَاءِ
- مُتَّبِعًا قَوْلَ نُحَاةِ الْكُوفَةِ
- حَتَّمَا وَلِلشَّرْطِ إِذَا تُسْتَعْمَلِ
- يَسْقُطُ أَصْلًا عَنْهُمَا قَدْ نُقِلَا
- إِلَّا بِمَوْتٍ وَاحِدٍ قَالًا وَقَعِ
- عَنِ الْإِمَامَيْنِ رَوُوهُ فَاسْتَبَيَّنْ
- صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَتْ ثُمَّ لَدَا
- إِنْقَاعَهُ فِي أَنْتَ حُرٌّ كَيْفَ شِئْتَ
- وَالْقَدْرُ وَالْوَصْفُ لَهَا بِنَيْتِهِ
- فَأَصْلُهُ كَالْوَصْفِ فِي الْعِبَارَةِ
- طَلَّقْتُ كَمَ شِئْتَ لَمْ تُطَلِّقْ بِحَالٍ
- فَإِنْ يُعَلِّقُ بِهِمَا فَلَا تُبَانَ
- وَفِي إِذَا وَفِي مَتَى لَا تَقْسِ
- عَمَّ لَدَى الْخُلْطِ الْفَرِيقَيْنِ مَعَا
- كَمَا يَجْمَعُهُنَّ خَصَّ هُنَّ
- عَلَى بَنِي وَهُوَ ذُو بَنَيْنِ
- لَا فِي بَنَاتِي يَتَنَاوَلُ الدُّكُورُ
- لَا غَيْرُ لَمْ يَدْخُلْنَ فِي ذَاكَ الْبَنَاتِ

اسْتِعْمَالُ وُجُوهِ النَّظْمِ

٣٥١. صَرِيحُهُمْ مَا ظَهَرَ الْمُرَادُ بِهِ ظُهُورًا بَيِّنًا يُفَادُ
٣٥٢. مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً كَأَنَّتَ حُرُ وَالْحُكْمُ لِلنِّيَّةِ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ
٣٥٣. وَسَمَّ مَا قَدْ خَفِيَ الْمُرَادُ بِهِ كِنَايَةً وَلَا يُفَادُ
٣٥٤. مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ كَلْفُظَةَ الصَّمِيرِ فِي أَبِيهِ
٣٥٥. مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً لَا يُعْمَلُ بِهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ تَتَّصِلُ
٣٥٦. ثُمَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ سُمِّيَتْ بِهَا مَجَازًا وَهَذَا وَقَعَتْ
٣٥٧. بِوَائِنَا إِلَّا بَأَنَّتِ وَاحِدَةً وَاعْتَدَيْتِ وَأَسْتَبْرِي هَذَا الْقَائِدَةَ
٣٥٨. وَالْأَصْلُ فِي الْقَوْلِ هُوَ الصَّرِيحُ إِذْ فِي الْكُنَى الْقُصُورُ وَالتَّلْوِيحُ
٣٥٩. فَإِنَّ مَا بِالشُّبُهَاتِ يُدْرَأُ يُظْهِرُ مَا بَيْنَهُمَا وَبُنْيَى

وَجُوهُ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَرَادِ

٣٦٠. لِلنَّصِ أَفْسَامٌ أَنْتَ عِبَارَةٌ
 ٣٦١. ظَاهِرٌ مَا سَيَقَ لَهُ عِبَارَتُهُ
 ٣٦٢. مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَعَةً كَمَا يُرَى
 ٣٦٣. كَمَا تُشِيرُ آيَةُ الْمَوْلُودِ
 ٣٦٤. وَسَوَّ فِي إِجَابِ حُكْمٍ وَارْتَضِ
 ٣٦٥. وَحَكَمُوا فِي هَذِهِ الْأَشَارَةِ
 ٣٦٦. مَا لَعَةً لَيْسَ اجْتِهَادًا أَنْبَتَهُ
 ٣٦٧. مُثَبَّتُهُ كَمُثَبَّتِ الْأَشَارَةِ
 ٣٦٨. فَتَثْبُتُ الْحُدُودُ بِالذَّلَالَةِ
 ٣٦٩. مَا أَوْجَبَ النَّصُّ بِشَرْطِ قَدَمَا
 ٣٧٠. بَصِحَّةِ تَكُونُ فِي مَذْكَورِهِ
 ٣٧١. مُثَبَّتُهُ كَالنَّصِّ حَيْثُ مَا اقْتَضَى
 ٣٧٢. كَأَمْرِهِ بِالْعِتْقِ لِلتَّكْفِيرِ
 ٣٧٣. مُثَبَّتُهُ كَمُثَبَّتِ الذَّلَالَةِ
 ٣٧٤. حَتَّى إِذَا نَوَى بِأَنْتِ طَالِقٌ
- ذَلَالَةٌ وَمُقْتَضَى إِشَارَةٌ
 وَتَابَتْ بِنَظْمِهِ إِشَارَتُهُ
 وَلَيْسَ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ظَاهِرًا
 بِنَسَبِ الْأَبَاءِ فِي الْوُرُودِ
 أَوْلَاهُمَا الْأَوَّلَى لَدَى التَّعَارُضِ
 بِأَمَّا تَعْمُّ كَالْعِبَارَةِ
 مَعْنَى لِنَصِّ سَمَّهِ ذَلَالَتُهُ
 إِلَّا لَدَى تَعَارُضِ الذَّلَالَةِ
 وَلَا تُحْصَى حَيْثُ لَا غُمُومَ لَهُ
 عَلَيْهِ فَهُوَ الْاِقْتِصَا وَوَسَمَا
 وَلَيْسَ نُلْغِيهِ لَدَى ظُهُورِهِ
 إِضَافَةً لَهُ بِهَذَا الْمُقْتَضَى
 فَيَقْتَضِي الْمَلِكَ لَدَى التَّخْرِيرِ
 وَلَمْ يُعَارِضْهَا وَلَا غُمُومَ لَهُ
 ثَلَاثَةً مَا هُوَ فِيهَا صَادِقٌ

فصل في الأدلة الفاسدة

- ٣٧٥ . يَدُلُّ الْحُكْمُ بِالتَّنْصِيصِ
 ٣٧٦ . وَذَلِكَ قَوْلٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 ٣٧٧ . عَدَمَ فَرُضِيَّةِ الْإِغْتِسَالِ
 ٣٧٨ . وَعِنْدَنَا لَا يَقْتَضِيهِ أَصْلًا
 ٣٧٩ . يَلْزَمُ الْإِكْفَارُ بِمَفْهُومِ اللَّقْبِ
 ٣٨٠ . نَفْيِي بِهِ كَلًّا وَلَا إِثْبَاتِ
 ٣٨١ . قُلْنَا بِهَا فَمَرَّةً قَدْ ثَبَتَا
 ٣٨٢ . وَالْحُكْمُ إِنْ عَلِقَ أَوْ أُضِيْفَا
 ٣٨٣ . دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ عِنْدَ انْتِفَا
 ٣٨٤ . فَلَمْ يَجُوزْ عِنْدَ طَوْلِ الْحُرَّةِ
 ٣٨٥ . وَلَا نِكَاحِ الْأُمَّةِ الذِّمِّيَّةِ
 ٣٨٦ . فَأَلْحَقَ الْوَصْفَ بِشَرْطٍ وَاسْتَتَبَ
 ٣٨٧ . فَأَبْطَلَ التَّغْلِيْقَ فِي الطَّلَاقِ
 ٣٨٨ . وَقَبَلَ حَنْثَ جَوْرِ التَّكْفِيرِ
 ٣٨٩ . قُلْنَا لِحَيْلُولَةِ شَرْطٍ قَدْ بَطُلَ
 ٣٩٠ . هُنَا انْعِقَادَ سَبَبٍ فَلَمْ يُضَفْ
 ٣٩١ . يُحْمَلُ مُطْلَقٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ
 ٣٩٢ . وَإِنْ يَكُنْ مَعَ اخْتِلَافِ الْوَاقِعَةِ
 ٣٩٣ . فِي الْقَتْلِ تَجْرِي الشَّرْطُ فِي النُّصُوصِ
 ٣٩٤ . وَفِي نَظِيرِهِ مِنَ الْأَنْوَاعِ
 ٣٩٥ . وَلِتَفَاوُتِ بِالْأَسْمِ الْعَلَمِ
 ٣٩٦ . فَلَمْ يَجِبْ بِهِ سِوَى الْوُجُودِ
- بِعَلَمِ الشَّيْءِ عَلَى التَّخْصِيصِ
 كَقَوْلِهِ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فَهَمَّا
 عَلَى الْمُكَلَّفِينَ بِالْإِكْسَالِ
 وَإِنْ بَعَدَ يَفْتَرَنَ وَإِلَّا
 فَالِنَّصُّ لَا يَشْمَلُهُ وَلَا يَجِبُ
 وَلِلْعُمُومِ عِنْدَهُمْ أَذَاتُ
 بِعَيْنِهِ وَمَرَّةً دَلَّالَتَا
 إِلَى مُسَمَّى حَصَّهُ تَوْصِيْفَا
 وَصَفٍ وَشَرْطٍ لِلشَّافِعِيِّ عَرَفَا
 أَنْ تُنْكَحَ الْإِمَا أَصْلًا قَرَرَهُ
 لِنَفْيِ مَا فِي النَّصِّ بِالْكَلِّيَّةِ
 تَغْلِيْقُهُ فِي مَنَعِ حُكْمٍ لَا سَبَبِ
 يَمْلِكُهُ كَذَا وَفِي الْعِتَاقِ
 بِالْمَالِ لَا بِصَوْمِهِ شُهُورًا
 مَا بَيْنَ إِجْبَابٍ وَمَا بَيْنَ الْمَحَلِّ
 لَهُ وَلَمْ يُوصَلْ بِهِ كَمَا عُرِفَ
 عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مُحَمَّدِ
 كَصِفَةِ الْإِيمَانِ تَجْرِي وَاقِعَةً
 فَتَنْتَفِي بِالنَّفْيِ فِي الْمَنْصُوصِ
 لِوَحْدَةِ الْجِنْسِ بِلَا نِزَاعِ
 لَمْ يَثْبُتِ الْإِطْعَامُ فِي الْقَتْلِ اعْلَمِ
 وَتَحْنُ لَمْ تَحْمِلْ عَلَى التَّقْيِيدِ

٣٩٧. مُطْلَقَ نَصِّ وَرَدًا فِي مَوْرِدٍ
٣٩٨. إِلَّا إِذَا كَانَا بِحُكْمٍ وَاحِدٍ
٣٩٩. لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ يَقْبَلُ
٤٠٠. إِطْلَافَهُ وَالْجَمْعُ فِي الْفِطْرِ وَجَبَ
٤٠١. وَكَوْنُ قَيْدٍ مِثْلُ شَرْطٍ مُتَّبَعٌ
٤٠٢. وَإِنْ يَكُنْ يُوجِبُهُ فَإِنَّمَا
٤٠٣. صَحَّ تَمَازُلٌ بِلَا تَعَايُرٍ
٤٠٤. وَالْقَيْدُ بِالسُّوْمِ وَبِالْعَدَالَةِ
٤٠٥. وَإِنَّمَا الْأَمْرُ بِالتَّيَبُّتِ
٤٠٦. ثُمَّ الْقِرَانُ عِنْدَنَا فِي النِّظْمِ
٤٠٧. وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالإِجَابِ
٤٠٨. لَمْ تَحِبِّ الزَّكَاةَ لِلْقِرَانِ
٤٠٩. وَاعْتَبِرُوا فِي الْجُمْلَةِ النَّاقِصَةَ
٤١٠. وَالْعَامُّ إِنْ وَقَعَ فِي الْجَوَابِ
٤١١. لَكِنْ إِذَا زَادَ عَلَى الْجَوَابِ أَوْ
٤١٢. وَمَا لَمَدِحٍ أَوْ لِدَمٍّ قَدْ ذَكَرَ
٤١٣. يُجْعَلُ حُكْمُ الْجَمْعِ إِنْ يُضَافَ إِلَى
٤١٤. وَقَوْبِلِ الْأَحَادِ بِالْأَحَادِ
٤١٥. حَتَّى إِذَا قَالَ لِرُزْجَانِهِ إِذَا
٤١٦. طَلَّقْتَنَا إِنْ تَاتِ كُلُّ وَاحِدَةٍ
٤١٧. وَالنَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ يَكُونُ أَمْرًا
٤١٨. وَعِنْدَنَا الْأَمْرُ بِشَيْءٍ قَدْ قَضَى
٤١٩. لِكُونِ ضِدِّهِ بِمَعْنَى سُنَّةٍ
٤٢٠. لِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرَ أَمْرًا إِذَا
٤٢١. لَمْ يَفُتِ الْأَمْرُ يَكُنْ مَكْرُوهًا
٤٢٢. قَصْدًا لِذَلِكَ قُلْنَا لَوْ قَعَدَ
- مَا أَمَكَنَ الْأَخَذُ فِي التَّعَدُّدِ
- فَأَحْمَلُ كَصَوْمٍ فِي يَمِينٍ تُرْشِدِ
- وَصَفَيْنَ قَدْ تَبَايَنَا فَيَبْطُلُ
- إِذْ وَرَدَ النَّصَّانِ فِيهَا فِي السَّبَبِ
- وَإِنْ يَكُنْ إِجَابُهُ النَّفْيُ مُبْعٍ
- يَصْحُحُ الإِسْتِدْلَالُ فِيهِ حَيْثُمَا
- وَالْقَتْلُ مِنْ أَعَاظِمِ الْكَبَائِرِ
- لَمْ يُوجِبِ النَّفْيُ وَلَا مَحَالَةَ
- نَسَخَ لِإِطْلَاقِ كَمَا فِي السُّنَّةِ
- لَيْسَ بِمُوجِبٍ لَهُ فِي الْحُكْمِ
- لِذَا عَلَى الصَّيِّ ذِي النَّصَابِ
- فِي النِّظْمِ بِالصَّلَاةِ فِي الْقِرَانِ
- وَلَمْ نُشْرِكْ عِنْدَ عَطْفِ الْجُمْلَةِ
- أَوْ الْجَزَاءِ اخْتِصَّ بِالْأَسْبَابِ
- إِذَا اسْتَقْلَلَ لَا اخْتِصَّاصَ قَدْ رَوُوا
- عَمَّ وَقِيلَ لَا عُمُومَ وَزُفِرَ
- جَمَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مُخَصَّصًا
- قَطْعًا لَدَى الثَّلَاثَةِ الْأَمْجَادِ
- وَلَدْتُمَا اثْنَيْنِ فَأَنْتُمَا كَذَا
- بِوَلَدٍ فَحَقَّقْنَا الْقَاعِدَةَ
- بِضِدِّهِ وَعَكْسُهُ الْأَمْرُ يُرَى
- كَرَاهَةَ الصِّدِّ كَمَا النَّهْيُ افْتِضَى
- تَكُونُ مِثْلَ وَاجِبٍ فِي الْقُوَّةِ
- لَمْ يُقْصَدِ التَّحْرِيمُ فِيهِ فَإِذَا
- كُتِمَ بِهِ الْقَعْمُودُ لَيْسَ يُنْهَى
- قَبْلَ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ مَا فَسَدَ

-
- ٤٢٣ . بِالنَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الْمَخِيْطِ قُلْنَا
- ٤٢٤ . وَقَالَ يَعْقُوبُ لَذَا مَنْ يَسْجُدِ
- ٤٢٥ . لِأَمَّا مَا لَيْسَ بِالْمَقْصُودِ
- ٤٢٦ . عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ فَإِنْ يُعَدُّ
- لُبْسُ الْإِزَارِ وَالرِّدَائِ سُنًّا
- عَلَى مَكَانٍ نَجِسٍ لَمْ تَفْسُدِ
- بِالنَّهْيِ بَلْ بِالْأَمْرِ بِالسُّجُودِ
- يَجْزِي لِكُرْوِهِ لَا لِأَنَّهُ فَسَدٌ
-

فصل في الأحكام المشروعة

٤٢٧. قَدْ حَصَرُوا الْمَشْرُوعَ فِي النَّوعَيْنِ
٤٢٨. أَوْلَاهُمَا اسْمُ الْأَصْلِ فِي الْأَحْكَامِ
٤٢٩. أَرْبَعَةٌ فَرِيضَةٌ وَسُنَّةٌ
٤٣٠. مَا أَثَبَتَ الدَّلِيلُ كَالِإِيمَانِ
٤٣١. وَحُكْمُهُ اللُّزُومُ عِلْمًا وَعَمَلًا
٤٣٢. فَيَكْفُرُ الْجَاهِدُ حَيْثُ أَنْكَرَهُ
٤٣٣. مَا بِدَلِيلٍ فِيهِ شُبُهَةٌ ثَبَتَ
٤٣٤. الْعَمَلُ لَا لَزُومَ أَنْ يُعْتَقَدَا
٤٣٥. وَفَسَّقُوا تَارِكُهُ تَسَاهُلًا
٤٣٦. فَالْسُنَّةُ الطَّرِيقَةُ الدِّينِيَّةُ
٤٣٧. وَلَا وُجُوبٌ وَالشَّافِعِيُّ عَرَّفَا
٤٣٨. صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ تَعَالَى
٤٣٩. وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ سُنَّةٌ أَهْدَى
٤٤٠. ثَانِيهِمَا بِالرِّكَ لَا مَلَامَةَ
٤٤١. وَالنَّفْلُ مَا بِفِعْلِهِ يُثَابُ
٤٤٢. قَالُوا وَحَيْثُ شُرِعَ النَّفْلُ عَلَى
٤٤٣. وَتَحْنُ فَلَنَا صَوْنٌ مَا أَدَى وَجِبَ
٤٤٤. ثَانِيهِمَا الرُّحْصَةُ وَهِيَ أَرْبَعُ
٤٤٥. أَوْلَاهُمَا نَوْعَانِ أَوَّلَى بِاسْمِهَا
٤٤٦. قِسْمَيْنِ أَيْضًا أَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا
٤٤٧. وَحُكْمُهُ كَمُكْرِهِ فِي الْكُفْرِ
٤٤٨. وَالْأَخْذُ بِالْعَزْمِ وَلَوْ مَجْهُودًا
- عَزِيمَةٌ وَرُحْصَةٌ فِي الدِّينِ
- وَهِيَ عِنْدَهُمْ عَلَى أَقْسَامٍ
- وَوَاجِبٌ وَالنَّفْلُ فَالْفَرِيضَةُ
- بِلَا اشْتِيَابِ فِيهِ وَالْأَرْكَانُ
- مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّهُ حَقٌّ حَصَلَ
- يُقَسِّقُ التَّارِكُ ذُوْنَ مَعْذِرَةٍ
- فَوَاجِبٌ وَحُكْمُهُ كَمَا ثَبَتَ
- لِذَلِكَ لَمْ نُكْفِرْ بِهِ مَنْ جَحَدَا
- بِخَيْرِ الْأَحَادِ لَا تَأْوِلَا
- وَحُكْمُهَا الْأَدَا بِلَا فَرِيضِيَّةِ
- هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
- وَزَادَهُ إِلَيْهِ كَمَالًا
- تَارِكُهَا يَسْتَوْجِبُ التَّفْتُّنَا
- كَالْمَشْيِ وَاللُّبْسِ وَكَالْعِمَامَةِ
- وَلَا عَلَى تَارِكِهِ عِقَابٌ
- ذَا الْوَصْفِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَبْقَى كَذَا
- فَلَزِمَ الْبَاقِي كَنْدَرُ بِالسَّبَبِ
- حَقِيقَةُ كَذَا مَجَازٌ يُشْرَعُ
- مِنْ آخِرِ كَذَا الْمَجَازُ فِيمَا
- أُبِيحَ مَعَ قِيَامِ مَا قَدْ حَرَّمَ
- وَأَخَذَ مَالِ الْعَيْرِ لِلْمُصْطَفَى
- أَوَّلَى فَإِنْ يَضْرِبُ يَمُتُ شَهِيدًا

٤٤٩. وَمَا اسْتُيْحَ مَعَ قِيَامِ الْحَاظِرِ
 ٤٥٠. قَدْ رُجِّصَ الْفِطْرُ لَهُ ثَانِيَهُمَا
 ٤٥١. لِ سَبَبٍ وَثُبُوهَةً تُقَامُ
 ٤٥٢. أُمَّ نَوْعِي الْمَجَازِ مَا وَضِعَ
 ٤٥٣. فَكَانَ رُخْصَةً مَجَانًا وَأَنْتَفَى
 ٤٥٤. رَابِعُهَا بِأَنَّهُ مَا سَقَطَا
 ٤٥٥. فِي سَفَرٍ مَعَ شَرْعِهِ فِي الْجُمْلَةِ
 مَعَ تَرَاحِي الْحُكْمِ كَالْمُسَافِرِ
 وَأَخَذَهُ بِالْعَزْمِ أَوْ لِي كَمَا
 إِلَّا إِذَا أَضْعَفَهُ الْقِيَامُ
 عَنَّا مِنَ الْأَعْلَالِ وَالْإِمْرِ سُبْعُ
 شَرْعِيَّةِ الْأَصْلِ كَمَا قَدْ عُرِفَا
 عَنَّا كَأْتِمَامِ الصَّلَاةِ أُسْقَطَا
 وَاجْعَلْ سُقُوطَ غَسَلِ رِجْلِ مِثْلَهُ

فصل في أسباب الأحكام الشرعية

٤٥٦. الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ بِأَفْسَامِهَا
 ٤٥٧. وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى أَسْبَابِ
 ٤٥٨. وَالْبَيْتِ لِلْإِيمَانِ وَالزُّكَاةِ
 ٤٥٩. وَسَبَبِ الْمُعَامَلَاتِ حَقًّا قَرَّرَهُ
 ٤٦٠. وَلِلْعُقُوبَاتِ أَتَتْ أَسْبَابُ
 ٤٦١. مِنْ نَحْوِ قَتْلِ وَزْنِي ثُمَّ السَّبَبُ
 ٤٦٢. وَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسَبَّبِ
 ٤٦٣. وَإِنْ يُضَافُ لِلشَّرْطِ فِي الْكَلَامِ
 لِيَطْلَبِ الْأَحْكَامِ شَرْعًا فَاغْلَمَا
 كَحَدَثِ الْعَالَمِ وَالْيَصَابِ
 وَالْحَجِّ وَكَأَلْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ
 تَعَلُّقِ الْبَقَاءِ بِالْمُبَاشَرَةِ
 وَهِيَ الَّتِي هَا بِهَا انْتِسَابُ
 يُعْرَفُ مِنْ حُكْمِ إِلَيْهِ يُنْتَسَبُ
 إِذَا أُضْيِفَ أَنْ يُضَافَ لِلْسَّبَبِ
 تَجَوُّزًا كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ

بَابُ بَيَانِ أَقْسَامِ السُّنَّةِ

٤٦٤. مَا مَرَّ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَقْسَامِ
 ٤٦٥. وَأَمَّا عَقْدَ ذَا الْبَابِ لِمَا
 ٤٦٦. أَرَبَعَةً أَوْهَهَا كَيْفَ اتَّصَلَ
 ٤٦٧. فَكَامِلٌ وَهُوَ الَّذِي تَوَاتَرَا
 ٤٦٨. كَأَوَّلٍ وَأَوَّلًا كَأَخِرٍ
 ٤٦٩. وَذَلِكَ كَالصَّلَاةِ وَالْقُرْآنِ
 ٤٧٠. مَا كَانَ بِاتِّصَالِهِ اشْتِبَاهُ
 ٤٧١. فِي الْأَصْلِ أَحَادٌ وَبَعْدُ انْتِشَارًا
 ٤٧٢. كَالتَّابِعِينَ وَكَتَابِعِيهِمْ
 ٤٧٣. ثُمَّ مِنَ الْأَخْبَارِ ذُو الْأَحَادِ
 ٤٧٤. حَيْثُ غَدَا ذُوهُمَا فِي الْحُكْمِ
 ٤٧٥. بِالنَّصِّ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْ
 ٤٧٦. حَيْثُ انْتَفَى الْعِلْمُ بِنَصِّ قَدْ وَرَدَ
- يَثْبُتُ فِي السُّنَّةِ بِالتَّمَامِ
 بِهِ اخْتِصَاصُ سُنَنِ وَقَبِيْمَا
 بِنَا مِنَ الرَّسُولِ ذِي الْقَدْرِ الْأَجَلِ
 وَدَامَ هَذَا الْحَدُّ فِيهِ آخِرًا
 وَكَطَرَفَيْهِ أَوْسَطُ فِي الْخَبَرِ
 فَيُوجِبُ الْيَقِيْنَ كَالْعِيَانِ
 صُوْرَةً الْمَشْهُورُ إِذْ رَوَاهُ
 حَتَّى رَوَاهُ مَنْ رَوَى التَّوَاتُرَا
 فَيُوجِبُ اطمِيْنَانَ قَلْبِ الْمُسْلِمِ
 وَلَا اغْتِبَارَ فِيهِ لِلتَّغْدَادِ
 فَيُوجِبُ الْعَمَلَ ذُوْنَ الْعِلْمِ
 مَعْقُولٍ قِيْلَ لَيْسَ يُوجِبُ الْعَمَلَ
 أَوْ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِهَذَا الْمُسْتَنَدِ

فَصْلٌ فِي الرَّاوي

٤٧٧. إِنْ عُرِفَ الرَّاوي بِفِقْهِهِ وَاجْتِهَادِ
 ٤٧٨. فَحُجَّةٌ بِهِ الْقِيَاسُ يُتْرَكُ
 ٤٧٩. وَإِنْ بَعْدِلِ ذُوْنَ فِقْهِهِ عُرِفَا
 ٤٨٠. حَدِيثُهُ يُعْمَلُ بِهِ وَإِنْ جُهِلَ
- كَخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَعْجَادِ
 حَدِيثُهُ ١٠ خَالَفَ فِي ذَا مَالِكُ
 مُوَافِقَ الْقِيَاسِ لَا مُخَالَفَا
 نَحْوَ الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثَيْنِ نَقَلَ

٤٨١. إِذَا رَوَى أَوْ سَكَّتُوا عَنْهُ السَّلْفُ أَوْ فِي الْقَبُولِ اِخْتَلَفُوا كَمَنْ عُرِفَ
 ٤٨٢. وَإِنْ مِنَ الْأَسْلَافِ بَانَ الرَّدُّ فَإِنَّهُ مُسْتَنْكَرٌ يُرَدُّ
 ٤٨٣. إِنْ لَمْ يَكُنْ رَدٌّ وَلَا قَبُولٌ بِهِ جَوَازٌ عَمَلٍ مِّنْ قَبُولٍ

فَصْلٌ فِي شَرَائِطِ الرَّاويِ

٤٨٤. شَرَائِطُ الرَّاويِ ثَعْدُ أَرْبَعَةٍ
 ٤٨٥. عَدَالَةٌ، هُنَا يَتِمُّ الْأَوَّلُ ١١
 ٤٨٦. فَظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ وَالظَّاهِرُ
 ٤٨٧. يُقْبَلُ إِجْمَاعًا إِذَا مَا قَدْ رَوَى
 ٤٨٨. وَتَابِعُوهُمْ عِنْدَنَا كَذَلِكَ
 ٤٨٩. وَمُرْسَلٌ وَمُسْنَدٌ مِنْ وَجْهِ
 ٤٩٠. وَمَا انْقِطَاعُهُ لِنَقْصِ النَّاقِلِ
 ٤٩١. وَمَا انْقِطَاعُهُ بِعَرَضٍ رُدًّا
 ٤٩٢. ثَالِثُهَا ١٣ مَا الْخَبْرُ فِيهِ حُجَّةٌ
 ٤٩٣. فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ فَحُجَّةٌ
 ٤٩٤. إِنْ مُلِزِمًا فِي حَقِّ عَبْدٍ قَدْ وَرَدَ
 ٤٩٥. قَدْ شُرِطَتْ أَيْضًا مَعَ الْحُرِّيَّةِ
 ٤٩٦. وَشُرْطُ غَيْرِ مُلْزِمٍ تَمَيُّزٌ
 ٤٩٧. وَمَا بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ أَلْزَمًا
 ٤٩٨. إِلَى الْإِمَامِ شَرْطُهُ كَمَا ذَكَرَ
- أَلْعَقْلُ وَالصَّبْرُ وَإِسْلَامٌ مَعَهُ
 وَالثَّانِي الْإِنْقِطَاعُ فِيمَا فَصَّلُوا
 فَمُرْسَلٌ وَهُوَ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
 مِنَ الصَّحَابِيِّ وَأَمَّا مَنْ يَلِي
 وَيَقْبَلُ الْكَرْخِي دُونَ ذَلِكَ
 يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْفِقْهِ
 فَباطِنٌ مَا إِنَّ لَهُ مِنْ قَابِلٍ ١٢
 مَا وَافَقَ أَقْبَلَ وَرُدُّ الصِّدَا
 فَخَبْرُ الْوَاحِدِ إِنْ مُوجِبَةٌ
 وَخَالَفَ الْكَرْخِي فِي الْعُقُوبَةِ
 شَرَائِطُ الْأَخْبَارِ فِيهِ وَالْعَدَدُ
 كَذَاكَ شَرْطٌ لَمْ يَطَّهَّرْهُ الشَّهَادَةُ
 وَهُوَ بِلا عَدَالَةٍ يَجُوزُ
 فَأَخَذَ شَطْرِي الشَّهَادَةَ انْتَمَى
 وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ فِي نَفْسِ الْخَبْرِ

١١ أي المبحث في شرائط الراوي. والمراد بالثاني المبحث الثاني في الانقطاع

١٢ أي لا يقبل خبره

١٣ المبحث الثالث في محل الخبر الذي جعل الخبر فيها حجة

٤٩٩. مُنْقَسِمًا لِارْتِعَاقِ فَتَقْسِمُ
٥٠٠. وَأَخْرَجَ بِالْكَذِبِ عَنِ يَقِينِ
٥٠١. رَابِعُهَا^{١٤} رَاجِحٌ صِدْقٌ كَالْخَبِيرِ
٥٠٢. مِنَ الشُّرُوطِ وَهَذَا النَّوْعُ
٥٠٣. إِذَا عَزَمْتَ كَجِنْسِ السَّمْعِ
٥٠٤. ثُمَّ الَّذِي يَكُونُ عَنِ كِتَابِ
٥٠٥. فِي الإِجْتِاجِ أَوْ يَكُونُ رُخْصَةً
٥٠٦. مِثْلُ الإِجَارَةِ الَّتِي تَعْلَمُ مَا
٥٠٧. وَالْحِفْظُ وَالْعَزْمُ بِهِ أَنْ يَحْفَظَ
٥٠٨. رُخْصَتُهُ اعْتِمَادُهُ الْكِتَابَا
٥٠٩. وَطَرَفِ الأَدَاءِ ثُمَّ الْعَزْمُ بِهِ
٥١٠. وَرُخْصَتُهُ يَنْقُلُهُ بِالمَعْنَى
٥١١. لَوْ مُحْكَمًا أَوْ ظَاهِرًا مُحْتَمِلًا
٥١٢. وَمُشْكِلٌ وَمُجْمَلٌ وَمُشْتَرِكٌ
٥١٣. وَمُنْكَرٌ رَوَايَةٍ أَوْ عَامِلٌ
٥١٤. أَمَا إِذَا مَا كَانَ قَبْلَ أَنْ رَوَى
٥١٥. وَمِثْلُهُ تَعْيِينُ بَعْضِ مَا احْتَمَلَ
٥١٦. وَعَمَلُ الصَّاحِبِ بِالمُعَايِرِ
٥١٧. وَلَا نَرَى مِنْهُمْ طَعْنٌ جَرَحًا
- بِكُونِهِ صِدْقًا أَحَاطَ الْعِلْمُ
تَالِثُهَا مَا احْتَمَلَ الأَمْرَيْنِ
مِنْ عَادِلٍ مُسْتَجْمِعٍ لِمَا ذَكَرُ
ثَلَاثَةٌ كَطَرَفِ الْمَسْمُوعِ
بِالْكَتَابِ أَوْ قِرَاءَةٍ عَنِ جَمْعِ^{١٥}
مِنْ غَائِبٍ كَرُتَبَةِ الْخِطَابِ
وَهُوَ الَّذِي ذُوْنَ سَمَاعٍ نَصَّه
فِيهَا وَإِلَّا لَا يَصِحُّ فاعْلَمَا
مَا كَانَ مَسْمُوعًا إِلَى وَقْتِ الأَدَاءِ
يُجْتَمَعُ إِنْ تَدَكَّرَ الجَوَابَا
أَدَاءُهُ لَفِظًا وَمَعْنَى فانتَبِهْ
مَنْ يَعْرِفُ اللُّغَاتِ مَهْمَا تُعْنَى^{١٦}
وَلَمْ يَجْزِ غَيْرُ الفَقِيهِ يَنْقُلَا
فَالنَّقْلُ بِالمَعْنَى هُنَّ قَدْ تُرْكُ
خِلَافَهَا بِقَوْلِهِ لَا يُعْمَلُ
فاعْمَلْ بِهَا وَجَهْلُ تَارِيخِ سَوَا
فاعْمَلْ بِهِ لَا مَا إِذَا أُنِيَ العَمَلُ
يُوجِبُ طَعْنًا فِي الحَدِيثِ الظَّاهِرِ
إِلَّا إِذَا فُسِّرَ مِّنْ نَّصَحَا

^{١٤} المبحث الرابع في بيان نفس الخبر

^{١٥} أي حال كون الطالب وشيخه مجتمعان أي مشافهة

^{١٦} أي متى تراءت تلك اللغات يعرفها هذا الشخص

فصلٌ في التَّعَارُضِ

- ٥١٨ . وَرُكْنُهُ تَقَابُلٌ فِي الْحُجَّتَيْنِ
- ٥١٩ . وَشَرْطُهُ اتِّحَادٌ وَقْتٍ وَمَحَلٌّ
- ٥٢٠ . وَحُكْمُهُ فِي الْأَيِّ مَهْمَا وَقَعَا
- ٥٢١ . وَإِنْ يَكُنْ فِي سُنَّتَيْنِ بِالْتِبَاسِ
- ٥٢٢ . وَعِنْدَ عَجْزِ فُرْرَتِ أَصُولٍ
- ٥٢٣ . وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَ قِيَاسَيْنِ حَصَلَ
- ٥٢٤ . ثُمَّ الْخِلَاصُ عَدَمُ التَّسَاوِي
- ٥٢٥ . أَوْ بِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ كَالْمُواخَذَةِ
- ٥٢٦ . أَوْ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ مِثْلُ الْقَوْلِ فِي
- ٥٢٧ . أَوْ الرُّمَانِ أَوْ كَحَاطِرٍ إِذَا
- ٥٢٨ . وَمُنْبِتٌ أَوْلَى مِنَ النَّافِي لَدَى الِ
- ٥٢٩ . وَالْأَصْلُ فِيهِ إِنْ كَانَ مِنْ
- ٥٣٠ . مُحْتَمِلًا لَكِنْ إِذِ الرَّاوي عُرِفَ
- ٥٣١ . أَوْ لَا فَلَا فِيهِ حَدِيثِ الْعِثْقِ
- ٥٣٢ . وَالْأَخْذُ بِالنَّافِي زَوَاجُ الْمُحْرِمِ
- ٥٣٣ . وَلَمْ يُرْجَحْ عَدَدٌ لَوْ كَثُرَا
- ٥٣٤ . وَإِنْ يَكُنْ مَعَ اتِّحَادِ الرَّاوي
- ٥٣٥ . أَمَا إِذَا مَا اخْتَلَفَ الرَّاوي جُعِلَ
- عَلَى السَّوَاءِ فِي مُتَضَادِّ الْحُكْمَيْنِ
- مَعَ تَضَادِّ الْحُكْمِ فِيَمَا قَدْ نُقِلَ
- مَصْرُوتَا السُّنَّةِ قَدْ شُرِعَا
- نَرْجِعُ لِأَقْوَالِ الصِّحَابِ وَالْقِيَاسِ
- كَالسُّورِ إِذْ تَعَارَضَ الدَّلِيلُ
- مُجْتَهَدٌ مَا رَجَحَ الْقَلْبُ عَمِلَ
- فِي الْحُجَّتَيْنِ بِتَقْوِي الرَّاوي
- فِي السُّورَتَيْنِ الْبَقَرَةَ وَالْمَائِدَةَ
- يَطْهَرْنَ يَطْهَرْنَ جَمْعًا فَأَعْرِفِ
- عُرُوضَ بِالْمُبِيحِ حَيْثُمَا آتَى
- كَرْحِي وَمَنْ عَيَّسَى تَعَارُضُ نُقِلَ
- مَا يَسْتَتِبِينَ بِالْأَخْذِ أَوْ يَكُنْ
- بِنَاوُهُ عَلَيْهِ كَالْإِنْبَاتِ صِفِ
- الْأَخْذُ بِالْإِنْبَاتِ ذُونَ فَرْقِ
- لِفَقْهِ رَاوِيهِ وَضَبَطِ قَدِيمِ
- أَوْ كَانَ حُرًّا مَنْ رَوَى أَوْ ذَكَرَا
- زِيَادَةً حُذْمَا وَلَا تُسَاوِي
- كَالْحَبْرَيْنِ الْوَارِدَيْنِ وَعُمِلَ

فَصَلِّ فِي النَّبِيَانِ

٥٣٦. ثُمَّ الْبَيَانَ حَمْسَةً تَقْرِيْرُ
 ٥٣٧. بَيَانُ تَغْيِيْرٍ كَتَعْلِيْقٍ بِشَرْطٍ
 ٥٣٨. فَعِنْدَنَا يَخْصُ عَامًّا مُتَّصِلًا
 ٥٣٩. لِذَلِكَ قُلْنَا إِنَّهُ تَغْيِيْرُ
 ٥٤٠. قُلْنَا بِمَنْعِ الْحُكْمِ فِي الْمُسْتَثْنَى
 ٥٤١. وَالشَّافِعِيُّ قَالَ بِالْمَعَارَضَةِ
 ٥٤٢. وَقَالَ لَوْلَا ذَا لَمَّا اسْتَفِيدَا
 ٥٤٣. قُلْنَا سَقُوطُ الْحُكْمِ فِي الْإِنْشَاءِ
 ٥٤٤. وَهُوَ تَكْلِمٌ بِمَا بَقِيَ لَعَنَهُ
 ٥٤٥. وَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ
 ٥٤٦. مَتَى يَعْقُبُ كَلِمَاتٍ خُصًّا
 ٥٤٧. رَابِعُهَا الْبَيَانُ لِلصَّرْوَرِ
 ٥٤٨. أَحَدُهَا فِي حُكْمِ مَنْطُوقٍ بِهِ
 ٥٤٩. أَوْ كَانَ دَفْعًا لِلغُرُورِ أَوْ وَرْدُ
 ٥٥٠. خَامِسُهَا بَيَانُ تَبْدِيلِ بَقِي
 ٥٥١. مَعْلُومٍ انْتِهَاءَهُ لِمُثْبِتِهِ
 ٥٥٢. فَعِنْدَنَا جَوَازُهُ بِالنَّصِّ قَدْ
 ٥٥٣. مَا اخْتَمَلَ الْعَدَمَ وَالْوُجُودَا
 ٥٥٤. يَلْحَقُهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ بُيِّنَا
 ٥٥٥. لَمْ يُشَرْطْ تَمَكُّنٌ أَنْ يَفْعَلَهُ
 ٥٥٦. لَا نَسْخَ بِالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ
 ٥٥٧. وَالنَّسْخُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَدْ
- وَكَبَيَانَ مُجْمَلٍ تَفْسِيْرُ
 كَذَلِكَ الْأَسْتِثْنَاءُ مَوْصُولًا فَقَطْ
 إِذْ هُوَ فِي الْقَطْعِ كَخَاصِّ قَدْ نُقِلَ
 وَعِنْدَ مَنْ أَطْلَقَهُ تَقْرِيْرُ
 تَكْلِمًا بِمَا بَقِيَ فِي الْمَعْنَى
 مَا بَيْنَ نَفْيٍ وَثُبُوتٍ نَاقِضَهُ
 مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مَا أُرِيدَا
 بِذَلِكَ الطَّرِيْقِ لَا الْإِنْشَاءِ
 نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ إِشَارَةٌ مَعَهُ
 وَالثَّانِي اجْعَلْنَ كَلَامًا مُسْتَقِلَّ
 بِمَا يَلِيهِ وَهُوَ أَمْ يَخْصَا
 وَإِنَّهُ أَرْبَعَةٌ مَذْكُورَةٌ
 أَوْ دَلَّ حَالٌ قَائِلٌ فَاَنْتَبِهْ
 ضَرْوَةٌ الْقَوْلِ فَقَدِرُهُ يُفِيدُ
 يُبَيِّنُ انْتِهَاءَ حُكْمٍ مُطْلَقٍ
 لَكِنَّهُ أَطْلَقَهُ لِحُكْمِيَّةِ
 جَاءَ خِلَافًا لِلْيَهُودِ أَهْلِ الْعِنْدِ
 مَحَلُّ نَسْخٍ حَيْثُ لَا تَأْبِيْدَا
 تَمَكُّنٌ مِنْ عَقْدِ قَلْبٍ عِنْدَنَا
 وَالْإِشْتِرَاطُ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ
 وَقَالَ بِالْإِجْمَاعِ بَعْضُ النَّاسِ
 جَاءَ اتِّفَاقًا وَاخْتِلَافًا فَاَعْتَمِدْ

- ٥٥٨ . وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَمُنَّ بِالْمُخْتَلِفِ
 ٥٥٩ . وَمِنْهُ نَسَخَ الْحُكْمَ وَالتَّيْلَاوَةَ
 ٥٦٠ . وَعَكَّسَهُ وَنَسَخَ وَصَفِ الْحُكْمِ
 ٥٦١ . نَسَخًا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَخْصِيصُ
 ٥٦٢ . بَخْبَرِ الْأَحَادِ وَالْقِيَّاسِ
 ٥٦٣ . أَفْعَالُهُ عَلَيْهِ أَرْكَى الصَّلَوَاتِ
 ٥٦٤ . وَالْوَحْيِ مِنْهُ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ
 ٥٦٥ . وَبَاطِنٌ هُوَ مَا نِيلَ بِاجْتِهَادِ
 ٥٦٦ . مَا قَصَّه اللَّهُ كَذَا نَبِيُّنَا
 ٥٦٧ . وَلَا رَيْمٌ تَقْدِيمُ قَوْلِ الصَّحَابِ
 ٥٦٨ . أُدْرِكُ بِالْقِيَّاسِ أَوْ لَمْ يُعْلَمِ
 ٥٦٩ . وَالتَّابِعِيُّ إِنْ ظَهَرَتْ فَتَوَاهُ
- لِمَا لَدَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ قَدْ عُرِفَ
 وَنَسَخَهَا مِنْ دُونِ حُكْمِ اثْبُتِ
 كَمَا عَلَى نَصِّ يُزَادُ سَمِ
 فَزَادَ فِيهَا وَرَدَّ النُّصُوصُ
 عَلَى الْكِتَابِ لَا يَرَى مِنْ بَاسِ
 فَرَضَ مُبَاحَ مُسْتَحَبِّ وَاجِبَاتِ
 مَا لَمْ يُنَلَّ بِالْاجْتِهَادِ الظَّاهِرُ
 وَهُوَ كَالْإِهْلَامِ فِي السَّدَادِ
 مِنْ شَرْعٍ مَنْ مَضَى شَرِيعَةً لَنَا
 عَلَى الْقِيَّاسِ فِي الصَّحِيحِ الْوَاجِبِ
 وَخَصَّه الْكَرْخِيُّ بِهَذَا فَاعْلَمِ
 فِي عَصْرِهِمْ فَمِثْلُهُمْ نَرَاهُ

بَابُ الْإِجْمَاعِ

٥٧٠. وَرَكُنُ الْإِجْمَاعِ نَوْعَانِ هُمَا
٥٧١. أَوْلَاهُمَا تَكَلُّمٌ مِنْهُم بِمَا
٥٧٢. أَوْ أَخَذَهُمْ فِي الْفِعْلِ لَوْ مِنْ بَابِهِ
٥٧٣. أَوْ فِعْلُهُ وَأَهْلُهُ مَنْ اجْتَهَدَ
٥٧٤. وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ
٥٧٥. كَذَا انْقِرَاضُ الْعَصْرِ لَيْسَ يُشْتَرَطُ
٥٧٦. وَشَرْطُهُ اجْتِمَاعُ كُلِّ يَأِ سَرِيٍّ
٥٧٧. وَحُكْمُهُ أَنْ يَثْبُتَ الْمُرَادُ
٥٧٨. وَنَقْلُ إِجْمَاعِ الصَّحَابِ ذِكْرًا
٥٧٩. وَالنَّقْلُ مَهْمَا كَانَ بِالْأَفْرَادِ
٥٨٠. وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ أَقْوَاهَا
٥٨١. مَا سَكَتَ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ نَصًّا
٥٨٢. عَلَى خِلَافٍ مَنْ مَضَى وَالْأُمَّةُ
٥٨٣. مِنْهُمْ فَاجْتِمَاعٌ عَلَى بُطْلَانِ مَا
- عَزِيمَةٌ وَرُخْصَةٌ قَدْ عَلِمَا
يُوجِبُ الْإِتِّفَاقَ فِيَمَا حُكِمَا
ثَانِيَهُمَا تَكَلُّمُ الْبَعْضِ بِهِ
لَا عَنْ هَوَى وَلَا ابْتِدَاعٍ مُعْتَقَدُ
أَوْ عِتْرَةٍ شَرْطًا هَذَا الْبَابِ
إِلَّا لَدَى الْبَعْضِ فَكُنْ مِمَّنْ صَبَطَ
وَأَمْنَعُ بِفَرْدٍ كَخِلَافِ الْأَكْثَرِ
شَرْعًا بِهِ وَقَطْعُهُ يُقَادُ
بِكُلِّ عَصْرِ نَقْلُ مَا تَوَاتَرَ
فَكَحْدِيثٍ جَاءَ بِالْأَحَادِ
إِجْمَاعُ صَحْبٍ صَرَّحُوا تَلَاهَا
فَمَنْ تَلَاهُمْ حَيْثُ لَمْ يُنصَّ مَا
مَا اخْتَلَفَ الْأَقْوَالُ فِي مُلِمَّةٍ
عَدَا وَقِيلَ فِي الصَّحَابَةِ انْتَمَى

بَابُ الْقِيَاسِ

٥٨٤. ثُمَّ الْقِيَاسُ لُغَةً تَقْدِيرُ
٥٨٥. بَأَنَّهُ تَقْدِيرُ فَرَعٍ مُثَبَّتٍ
٥٨٦. نَقْلًا وَعَقْلًا حُجَّةً يُعْتَبَرُ
٥٨٧. مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَعْتِبَارَ وَاجِبٌ
٥٨٨. فَقَصَّهَا الْحَقُّ عَلَيْنَا وَتَلَا
٥٨٩. فِي اللُّغَاتِ مُعْمَلٌ أَفْكَارُهُ
٥٩٠. نَظِيرُهَا الْقِيَاسُ وَالْبَيَانُ فِي الِ
٥٩١. وَقَوْلُهُ مِثْلًا بِمِثْلِ حَالٍ مَا
٥٩٢. وَالْأَمْرُ لِلْإِجَابِ وَالْبَيْعُ مُبَاخٌ
٥٩٣. وَالْقَدْرُ بِالْمِثْلِ أُرِيدَ حَكْمُوا
٥٩٤. عَلَى قَوَاتِ الْأَمْرِ مَبْنَى الْحُرْمَةِ
٥٩٥. فَصَارَ حُكْمُ الْأَمْرِ فِيهِ التَّسْوِيَةُ
٥٩٦. فَيَقْتَضِي تَسَاوِيَ الْأَمْثَالِ
٥٩٧. وَتَمَنُّ الْجُودَةِ بِالنِّصِّ سَقَطَ
٥٩٨. قَدْ وَجَدْتُ فَأَدْخَلْتُ فِي الْحُكْمِ
٥٩٩. وَالنِّصُّ فِي الْأَصْلِ يُرَى مُعَلَّلًا
٦٠٠. وَعَدَمُ اخْتِصَاصِ حُكْمِ الْأَصْلِ بِهِ
٦٠١. وَلَا يَكُونُ الْأَصْلُ مَعْدُومًا بِهِ
٦٠٢. وَأَنْ يُعَدَّى حُكْمٌ مَا نُصِّ إِلَى
٦٠٣. كَذَا بَقَاءُ حُكْمِ نَصِّ بَعْدَ أَنْ
- وَفِي اصْطِلَاحٍ عَرَفَ الْجَمْعُ هُؤُورُ
- بِأَصْلِهِ فِي حُكْمِهِ وَالْعِلَّةُ
- لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فَاغْتَبِرُوا
- فِيمَنْ مَضَى بِبَابِهِ الْمَصَائِبُ
- كَيْلًا نُلَاقِي مَا لَقُوا مِنْ الْجَزَا
- يَعْلَمُ مَا بِهَا مِنْ اسْتِعَارَةٍ
- حِنْطَةٍ بِالْحِنْطَةِ أَحْلَى وَأَدْلُ
- مَرًّا وَإِنَّ الْحَالَ شَرْطٌ عَلِمَا
- فَأَصْرَفَهُ لِلشَّرْطِ بِهَذَا الْإِصْطِلَاحِ
- إِذْ قَوْلُهُ كَيْلًا بِكَيْلٍ يُفْهَمُ
- إِذْ تَبَتَّتْ فِي الْأَمْرِ بِالْإِشَارَةِ
- وَالْقَدْرُ وَالْجِنْسُ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ
- بِالْقَدْرِ وَالْجِنْسِ عَلَى الْكَمَالِ
- وَبَعْضُ الْأَشْيَاءِ عَلَى هَذَا التَّمَطُّ
- وَهُوَ نَظِيرُ مَثَلَاتِ الْأُمَمِ
- مَعَ دَلِيلِ الْحَالَ حَيْثُ عَلَّلَا
- بِالنِّصِّ شَرْطٌ لِلْقِيَاسِ فَاغْتَبِرُوا
- عَنِ الْقِيَاسِ فِي الَّذِي جَاءَ بِهِ
- مَا لَمْ يُنْصَ فِيهِ لَوْ مُثَائِلًا
- عَلَّلَ شَرْطٌ لِلْقِيَاسِ فَاسْتَبِينَ

٦٠٤. وَحُصَّ مِنَ السَّوَا كُلَّمَا
٦٠٥. وَلَا تَسَاوِ حَيْثُ لَا كَثِيرُ
٦٠٦. وَرُكْنُهُ وَصَفٌ يَكُونُ عَلَمًا
٦٠٧. وَيُجْعَلُ الْفَرْعُ لِأَصْلِ كَالشَّيْبَةِ
٦٠٨. وَهُوَ الَّذِي جَعَلُوهُ عَلَمًا
٦٠٩. وَعَارِضًا وَاسْمًا جَلِيًّا وَخَفِيًّا
٦١٠. نَصٌّ وَغَيْرُهُ بِهِ لَوْ نَبَتَا
٦١١. صَالُوْحُهُ هَذَا الْعَدَالَةُ
٦١٢. فِي جِنْسِ أَحْكَامٍ بِهِ مَعْلُوْلَةٌ
٦١٣. صَالِحُهُ وَالنَّقْلُ عَنْ حَيْرِ الْوَرَى
٦١٤. مِنْ ذَلِكَ تَعْلِيلُهُمْ بِالصِّغْرِ
٦١٥. لِلْعَجْرِ إِذْ تَأْتِيهِ تَأْتِيْرُ الطَّوَا
٦١٦. لَا الْإِطْرَادُ لَوْ وَجُوْدًا أَوْ عَدَمَ
٦١٧. وَمِثْلُهُ التَّعْلِيلُ بِالنَّفْيِ الصُّرَاحِ
٦١٨. لِعَدَمِ الْمَالِ إِلَّا إِنْ سَبَبَ
٦١٩. أَنْ لَا ضَمَانَ دُونَ مَا اغْتِصَابَ
٦٢٠. فَعِنْدَنَا وَالشَّافِعِيُّ حُجَّةٌ
٦٢١. ثَمَرَةُ الْخِلَافِ قَالُوا تَطَهَّرُ
٦٢٢. مَلِكٌ شَفِيعٌ طَالِبٌ لِلشُّفْعَةِ
٦٢٣. تَعَارُضُ الْأَشْبَاهِ مُخْتَجٌّ ذِكْرُ
٦٢٤. وَالْاِحْتِجَاجِ بِالَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ
٦٢٥. كَقَوْلِهِمْ بِالنَّقْضِ فِي مَسِّ الذِّكْرِ
٦٢٦. كَالْقَوْلِ بِالْكِتَابَةِ الْحَالَّةِ
٦٢٧. قِيَسَتْ عَلَى كِتَابَةِ بِالْحُمْرِ
- قَالَ إِذِ اسْتِثْنَاءُهُ قَدْ عُمِّمًا^{١٧}
فَكَانَ بِالنَّصِّ إِذَنْ تَغْيِيرُ
حُكْمِهِ بِمَا عَلَيْهِ انْتِظَمًا
فِي حُكْمِ نَصِّ لَوْجُوْدِ الْوَصْفِ فِيهِ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا لِزَمَا
حُكْمًا وَفَرْدًا عَدَدًا قَدْ كَانَ فِي
دَلِيلِ كَوْنِ الْوَصْفِ فِيهِ عَلْتَا
أَنْ يُّظْهَرَ التَّأْتِيْرُ لَا مَحَالَةَ
تَوَافُقَ لِلْعَلَلِ الْمَنْقُوْلَةِ
وَالسَّلَفِ الْأَخْيَارِ أَيْضًا ذِكْرًا
فِي شَرْطِ وَإِلِ لِلنِّكَاحِ اذْكَرِ
فِي لِلصُّرُوْرَةِ الَّتِي قَدْ اِحْتَوَى
إِذْ زَمَا كَانَ اتِّفَاقًا يَا حَكْمَ
كَرَجَلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ
عَيْنَ كَالْقَوْلِ بِوَلَدِ مَا غُصِبَ
كَذَا اِحْتِجَاجُهُمْ بِالِاسْتِصْحَابِ
لَكِنْ لَدَيْنَا حُجَّةٌ دَافِعَةٌ
فِي بَيْعِ شَقِصِ الدَّارِ حَيْثُ يُنْكَرُ
شَارِ^{١٨} فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ
عَدَمِ غَسَلِ الْمِرْفَقَيْنِ عَنْ رُقْرِ
إِلَّا بِوَصْفِ كَاطْرَادٍ قَدْ بَطُلَ
وَالْوَصْفُ لَوْ مُخْتَلَفًا لَمْ يُعْتَبَرَ
لَا تَمْنَعُ التَّكْفِيْرُ كَانَتْ بَاطِلَةً
وَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لَا يَجْرِي

^{١٧} أي خصصنا القليل مثل الحفنة من قوله عليه السلام: لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء
^{١٨} فاعل ينكر

- ٦٢٨ كَذَا اِحْتِجَاجُهُمْ بِمَا لَا شَكَّ فِي
- ٦٢٩ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الثَّلَاثَ نَاقِصَةٌ
- ٦٣٠ فَلَمْ تَجْزِ بِهَا الصَّلَاةُ حَيْثُ لَمْ
- ٦٣١ كَذَا اِحْتِجَاجٌ لَا عَنِ الدَّلِيلِ
- ٦٣٢ أَرْبَعَةٌ جُمْلَةٌ مَا غَلِلَ لَهُ
- ٦٣٣ كَذَاكَ اثْبَاتٌ لِشَرْطِ الْحُكْمِ أَوْ
- ٦٣٤ كَقَوْلِهِمْ بِحُرْمَةِ السَّيِّئَةِ
- ٦٣٥ وَوَصْفِ سَوْمٍ فِي زَكَاةِ النَّعَمِ
- ٦٣٦ عَدَالَةِ الشُّهُودِ وَالْمَذْكُورَةِ
- ٦٣٧ ثُمَّ الْبُتْرِ وَأَوْصَفِ الْوَتْرِ
- ٦٣٨ رَابِعُهَا تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ لِمَا
- ٦٣٩ ذَا عِنْدَنَا وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَجَازَ
- ٦٤٠ تَعْلِيلَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ
- ٦٤١ قَالُوا بِالْإِسْتِحْسَانِ وَهُوَ بِالْأَثْرِ
- ٦٤٢ كَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَبِالضَّرُورَةِ
- ٦٤٣ وَذَا كَالِاسْتِصْنَاعِ أَوْ طَهَارَةِ
- ٦٤٤ أَوْ سَلَمٍ وَقُدِّمَ اسْتِحْسَانُ
- ٦٤٥ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ ذِي النُّظَرِ
- ٦٤٦ وَمَا خَفِيَ فَسَادُهُ وَظَهَرَ
- ٦٤٧ مِنْهُ كَتَابِي آيَةِ السَّجْدَةِ فِي
- فَسَادِهِ عِنْدَ الزُّكِّيِّ الْمُنْصِيفِ
- عَنْ عَدَدِ السَّبْعِ بآيِ الْفَاتِحَةِ
- تَجْزِ بِذُنُونِ آيَةِ كَمَا عَلِمَ
- لَيْسَ بِمُرْضِيٍّ وَلَا مَقْبُولٍ
- إثْبَاتٌ مُؤَجَّبٌ بِوَصْفٍ كَانَ لَهُ
- وَصْفٍ لَهُ وَالْحُكْمِ أَوْ وَصْفٍ رَوُوا
- قَدْ ثَبَّتَتْ بِعِلَّةِ الْجَنَسِيَّةِ
- وَالشَّاهِدِينَ فِي التَّكَاكِحِ فَافْهَمِ
- فِيهِ مِنَ الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ
- مِثَالُ حُكْمٍ مَعَ وَصْفٍ فَادِرٍ
- لَا نَصَّ فِيهِ كَانَ حُكْمًا لَارِمًا
- إِذْ عِنْدَهُ التَّعْلِيلُ بِالْقَاصِرِ جَازٍ
- وَنَفِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَبْطَلِ
- وَبِالْقِيَاسِ لَوْ خَفِيََا قَدْ ذُكِرَ
- فَهَذِهِ أَقْسَامُهُ الْمَذْكُورَةُ
- سُورِ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَالْأَنْبِيَةِ
- وَهُوَ قِيَاسٌ خَفِيَ الْبَيَانُ
- إِذْ صَارَتْ الْعِلَّةُ ثُمَّ بِالْأَثْرِ
- أَثَرُهُ الْقِيَاسُ أَوْى ذُكِرَا
- صَلَاتِهِ إِذْ بِالرُّكُوعِ يَكْتَفِي

فصل في الاجتهاد

- ٦٤٨ . وَشَرَطُ الْاجْتِهَادِ أَنْ يَحْوِيَ عَلَى
- ٦٤٩ . تَقَدَّمَتْ وَعِلْمِهِ السُّنَّةَ وَالْ
- ٦٥٠ . وَحُكْمَهُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ فَحَقُّ
- ٦٥١ . وَالْحَقُّ وَاحِدٌ لَدَى اخْتِلَافٍ
- ٦٥٢ . وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمَنْقُولِ
- ٦٥٣ . وَالْبَعْضُ حَيْثُ أَخْطَأَ الْمُجْتَهِدُ
- ٦٥٤ . وَصَحَّحُوا عَنِ الْإِمَامِ نَصًّا
- ٦٥٥ . لِذَلِكَ لَمْ نُقَلِّ بِتَخْصِيصِ الْعِلَلِ
- ٦٥٦ . عَنِ اجْتِهَادِ إِذْ يَقُولُ عَلَيَّ
- ٦٥٧ . فَصَارَ مَخْضُوعًا بِهَذَا مِنْهَا
- ٦٥٨ . بَنَوْا لَدَيْنَا وَبَيَانُ الْفَرْقِ
- ٦٥٩ . لِصَائِمٍ نَامَ فَصَوَّمُهُ انْتَقَضَ
- ٦٦٠ . فَمَنْ أَجَازَ أَنَّ تَخْصِيصَ الْعِلَلِ
- ٦٦١ . لِمَانِعٍ وَتَحْنُ قُلْنَا مُنْعَا
- ٦٦٢ . فَالْمَوْجُودُ بَاقٍ لِبَقَاءِ الرُّكْنِ
- ٦٦٣ . ثُمَّ عَلَى مَوَانِعِ الْأَحْكَامِ
- ٦٦٤ . فَمَانِعُ الْعَقْدِ كَبَيْعِ الْحَرِّ
- ٦٦٥ . وَلَا بَيْدَاءَ الْحُكْمِ أَوْ تَمَامِهِ
- ٦٦٦ . كَخِيَارِ شَرْطٍ وَخِيَارِ رُؤْيَةِ
- عِلْمِ الْكِتَابِ بِمَعَانِيهِ الْأُولَى
- قِيَاسٍ مَعَ وُجُوهِهِ كَمَا نُقِلَ
- إِصَابَةً مَعَ احْتِمَالِهِ الْغَلَطِ
- وَدُوْءِ اعْتِزَالِ قَالٍ بِالْخِلَافِ
- وَالْبَعْضُ قَدْ أَجْرَاهُ فِي الْمَعْقُولِ
- قَالَ ابْتِدَاءً وَأَنْتِهَاءً فَصَدُّوا
- خَطَأَهُ فِي الْإِنْتِهَاءِ خَصًّا
- إِذْ فِيهِ تَصْوِيبٌ لِكُلِّ مَا حَصَلَ
- تُوجِبُ لَوْلَا مَانِعُ الْقَضِيَّةِ
- وَعَدَمُ الْحُكْمِ عَلَى عَدَمِهَا
- فِيَمَا إِذَا صَبَّ امْرُؤٌ فِي حَلْقٍ
- لِفَوْتِ رُكْنِهِ وَبِالنَّاسِ نَقَضَ
- قَالَ امْتِنَاعُ الْحُكْمِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ
- لِنِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ شَرَعَا
- لَيْسَ لِمَانِعٍ كَمَا فِي الْمَتَنِ
- فُرِعَ مَا يَأْتِي مِنَ الْأَقْسَامِ
- وَمَانِعُ التَّمَامِ عَبْدُ الْغَيْرِ
- أَوْ اللُّزُومُ مُنْتَهَى أَقْسَامِهِ
- كَذَا خِيَارُ الْعَيْبِ فِيهِ تَمَّتْ

وَجُوهُ دَفْعِ الْعِلَلِ

- ٦٦٧ وَالْعِلَلُ الَّتِي مَضَتْ مِنْ حَصْرِهِ
٦٦٨ أَوْلَاهُمَا أَرْبَعَةٌ كَالْقَوْلِ
٦٦٩ وَهِيَ التَّزَامُ مُلْزِمُ الْمُعَلَّلِ
٦٧٠ كَصَوْمِ فَرَضٍ حَيْثُ قِيلَ يَلْزَمُ
٦٧١ مُؤَجَّبَهُ لَكِنَّ بِالْإِطْلَاقِ^{١٩}
٦٧٢ فَأَجْزَأَتْ ثَابِتُهُمَا الْمُمَانَعَةُ
٦٧٣ فِي الْوَصْفِ أَوْ صَالِحِهِ لِلْحُكْمِ أَوْ
٦٧٤ ثُمَّ فَسَادُ الْوَضْعِ كَالْتَّعْلِيلِ بَلْ
٦٧٥ وَقَوْلُهُ الْوُضُوءُ وَالْتَّيْمُ
٦٧٦ فِي نِيَّةٍ بَعْسَلِ ثَوْبٍ نُقِضَا
٦٧٧ فَتَمَّتِ الْأَرْبَعُ وَالْمُؤَوَّرَةُ
٦٧٨ بَعْدَ الْمُمَانَعَةِ فِي الْمُعَارَضَةِ
٦٧٩ وَلَا فَسَادُ الْوَضْعِ بَعْدَ مَا ظَهَرَ
٦٨٠ لَكِنَّ إِذَا بَدَأَ انْتِقَاضٌ دَفْعَهُ
٦٨١ كَمَا يُقَالُ فِي الَّذِي خَرَجَ مِنْ
٦٨٢ مُنْجَسًا كَانَ كَبُولٍ مُنَاقِضًا
٦٨٣ وَرَفَعَهُ بِالْوَصْفِ ثُمَّ الْمَعْنَى
٦٨٤ وَهِيَ وَجُوبُ غَسَلِ ذَاكَ الْمَوْضِعِ
٦٨٥ بِالْحُكْمِ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ أُوجِبَا
٦٨٦ وَعَرَضَ إِذَا التَّسَاوَى قَدْ حَدَثَ
- فِي أَهْمَا طَرْدِيَّةٌ مُؤَوَّرَةٌ
مُؤَجَّبِ الْعِلَّةِ فِي التَّعْلِيلِ
مَعَ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّائِلِ
تَعْيِينُ نِيَّةٍ لَهُ نُسَلِمُ
تَعْيِينُ نِيَّةٍ لَدَى الْمُتَدَاقِقِ
وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَقِيعَةً
فِي الْحُكْمِ أَوْ فِي نِسْبَةِ الْوَصْفِ رَوَا
إِسْلَامٍ فِي التَّفْرِيقِ عَنْهُ قَدْ نُقِلَ
طَهَارَتَانِ الْإِسْتِوَاءُ يَلْزَمُ
فَإِنَّ فِيهِ نِيَّةً لَنْ تُفْرَضَا
قَدْ حَكَمُوا بِأَهْمَا مِنْ حَصْرِهِ
لِأَهْمَا لَمْ تَحْتَمِلْ مُنَاقِضَهُ
بِمَا مَضَى مِنَ الدَّلَائِلِ الْأَثَرِ^{٢٠}
بِطَّرِيقِ كَمَا يَجِيءُ أَرْبَعَةٌ
غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ بَدَأَ مِنَ الْبَدَنِ
بِعَدَمِ السَّبِيلِ غَدَا مُنَاقِضَا
دَلَالَةً بِهِ تُبَوَّتُ يُعْنَى
وَتَقْضَى سَائِلِ الْجِرَاحِ فَادْفَعُ
تَطْهِيرُهُ مِنْ بَعْدِ وَقْتِ ذَهَابِ
مَا بَيْنَ بَوْلٍ وَدَمٍ وَهُوَ حَدَثٌ

^{١٩} أي إطلاق النية بأن ينوي الصوم من غير أن يعين أنه فرض أو واجب أو سنة أو نفل.
^{٢٠} فاعل ظهر

٦٨٧. فَصَارَ عَفْوًا لِقِيَامِ الْوَقْتِ مَا
٦٨٨. قَالُوا وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمُعَارَضَةِ
٦٨٩. كَقَلْبِ حُكْمِ عِلَّةٍ وَالْعَكْسُ
٦٩٠. مِائَةٌ جَلْدَةٌ لِبِكْرِهِمْ كَمَا
٦٩١. كَالْمُسْلِمِينَ وَالْخِلَاصُ قَالَا
٦٩٢. وَقَلْبُ وَصْفٍ شَاهِدًا عَلَيْهِ
٦٩٣. كَقَوْلِهِ فِي رَمَضَانَ فَرَضَا
٦٩٤. قُلْنَا قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ التَّعْيِينِ
٦٩٥. وَقَدْ تَكُونُ صِرْفًا الْمُعَارَضَةَ
٦٩٦. بِضِدِّ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِالزِّيَادَةِ
٦٩٧. تَفْسِيرًا أَوْ تَغْيِيرًا وَتَفِي لِمَا
٦٩٨. لَمْ يَنْفِهِ لَكِنْ تَكُونُ شَامِلَةً
٦٩٩. فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ بِمَعْنَى عَدِيَا
٧٠٠. أَوْ لَمْ يُعَدَّ ثُمَّ كُلُّ قَوْلٍ
٧٠١. فَرَّقَ فَلْيَكْرَهُ إِذَنْ مُمَانَعَةً
٧٠٢. وَهُوَ أَيُّ التَّرْجِيحِ فَضْلُ الْمِثْلِ لَوْ
٧٠٣. بِمِثْلِهِ الْقِيَاسُ لَمْ يُرْجَحُوا
٧٠٤. وَإِنَّمَا بِالْأَثَرِ التَّرْجِيحُ
٧٠٥. كَذَا بِقُوَّةِ الثَّبَاتِ إِنْ عَلَى
٧٠٦. أَوْ بِالْأَصُولِ كَثُرَتْ أَوْ بِالْعَدَمِ
٧٠٧. وَرَاجِحُ الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي
٧٠٨. فَحَقُّ مَالِكٍ بِطَبْخِ يَنْقَطِعُ
٧٠٩. وَالشَّافِعِيُّ قَالَ بِالْخِلَافِ
٧١٠. وَكَثْرَةَ الْأَشْبَاهِ قَالُوا قَدْ فَسَدَ
٧١١. وَمُلْتَجِي الدَّفْعِ انْتِقَالَ ذَكَرَا
٧١٢. لِيُثْبِتَ الْأَوَّلَى وَمِنَ الْحُكْمِ إِلَى
- دَامَ كَذَا هُنَا كَمَا قَدْ عَلِمَا
مِنْ نَوْعِي الْقَلْبِ هُنَا مُنَاقَضَةً
كَمَا يُقَالُ الْكَافِرُونَ جِنْسٌ
لِثَيِّبٍ قَدْ أُوجِبُوا أَنْ تُرْجَمَا
فِي الْحَالَتَيْنِ جَعَلَهُ اسْتِذْلَالًا
مِنْ بَعْدِ كَوْنِهِ لَهُ ثَانِيَةً
تَعْيِينٌ نِيَّةٌ لَهُ كَمَا الْقَضَا
إِذْ كَانَ فَرَضًا كَقَضَا الدِّينِ
وَهِيَ صَحِيحَةٌ سَوَاءً عَارَضَةً
أَوْ دُوْمَةً وَهِيَ كَمَا أَقَادَهُ
لَمْ يُثْبِتِ الْأَوَّلُ أَوْ إِثْبَاتُ مَا
لِلْأَوَّلِ وَجَاءَ مِنْهَا بِاطْلَاقِ
لِلْمُجْمَعِ أَوْ غَيْرِهِ قَدْ رُوِيَ
قَدْ صَحَّ فِي الْأَصْلِ عَلَى سَبِيلِ
وَرَجَحْنَ إِنْ قَامَتِ الْمُعَارَضَةُ
وَصَفًا عَلَى مِثْلِ لَهُ كَمَا رَوُوا
وَلَا الْحَدِيثُ وَالْكِتَابُ صَرَّحُوا
قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ بِدَا التَّصْرِيحِ
حُكْمٌ عَلَيْهِ الْوَصْفُ ذَلَّ نَقْلًا
لِعَدَمِ وَذَلِكَ عَكْسٌ قَدْ عَلِمَ
حَالِ بِحُكْمِ التَّبَعِيَّةِ اعْرِفِ
وَالشَّيْءُ أَيْضًا مِثْلُهُ كَمَا شُرِعَ
وَبِالْعُمُومِ أَوْ قِلَّةِ الْأَوْصَافِ
بِهِذِهِ الْأَرْبَعِ تَرْجِيحٌ قُصِدَ
مِنْ عِلَّةٍ لِعِلَّةٍ أُخْرَى يَرَى
آخَرَ بِالْأَوَّلَى كَذَا إِنْ نَقْلًا

-
٧١٣. لِأَحْرٍ وَعِلَّةٍ أُخْرَى كَذَا مِنْ عِلَّةٍ لِعِلَّةٍ لَكِنَّ ذَا
٧١٤. يُثَبِّتَ حُكْمًا أَوْلَى لَا الْعِلَّةُ وَهَذِهِ الْوُجُوهُ صَحَّتْ جُمْلَتُهُ
٧١٥. سِوَى الْأَخِيرِ وَاحْتِجَاجٌ لِلْخَلِيلِ مَعَ اللَّعِينِ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ
-

فصلٌ في الأحكام

- ٧١٦ . وَثَابِتٌ بِالْحَجَجِ الَّتِي مَضَتْ
 ٧١٧ . بِهِ حُقُوقُهُ تَعَالَى خَالِصَهُ
 ٧١٨ . وَمَا بِهِ قَدْ جُمِعَا وَقَدْ غَلَبَ
 ٧١٩ . أَوْ غَلَبَ الْحَقُّ لِعَبْدٍ كَالْقَوْدُ
 ٧٢٠ . مَحْضُ الْعِبَادَاتِ فَكَالِإِيمَانٍ
 ٧٢١ . وَهِيَ أَنْوَاعٌ ثَلَاثَةٌ أُصُولُ
 ٧٢٢ . عُقُوبَةٌ كَامِلَةٌ أَوْ قَاصِرَةٌ
 ٧٢٣ . بَيْنَهُمَا وَذَلِكَ كَالْكَفَّارَةِ
 ٧٢٤ . فَأَيْهَا مِنْهُ زَكَاةُ الْفِطْرِ
 ٧٢٥ . مُؤْتَةٌ مَعْنَى الْعُقُوبَةِ احْتَوَتْ
 ٧٢٦ . وَمَثَلُوا لِكُلِّ حَقٍّ قَائِمٍ
 ٧٢٧ . ثُمَّ حُقُوقُ الْعَبْدِ فِي الْوُجُوبِ
 ٧٢٨ . وَذِي الْحُقُوقِ كُلِّهَا كَمَا سَلَفَ
 ٧٢٩ . فَأَصْلُ إِيْمَانٍ هُوَ التَّصَدِيقُ
 ٧٣٠ . فَجَعَلُوا الْإِقْرَارَ عَنْهُ خَلْفًا
 ٧٣١ . ثُمَّ آدَاءُ أَحَدِ الْأَبْوَانِ
 ٧٣٢ . وَجَعَلُوا التَّبَعِ بِدَارٍ خَلْفًا
 ٧٣٣ . وَعَنْ طَهَارَةِ تَيْمُمٍ خَلَفَ
 ٧٣٤ . وَالشَّافِعِيُّ قَالَ ذَا ضَرُورِي
 ٧٣٥ . عَنِ الْإِمَامِ وَأَبِي يُوسُفَ جَرَى
 ٧٣٦ . بَيْنَ وَضُوءٍ وَتَيْمُمٍ ذُكِرَ
 ٧٣٧ . وَتَبَيَّنِي إِمَامَةُ الْمُتَيْمِمِ
- شَيْئَانِ الْأَحْكَامِ وَمَا تَعَلَّقَتْ
 كَذَا حُقُوقٌ لِلْعِبَادِ خَاصَّةً
 حَقُّ الْإِلَهِ حَدٌّ قَذْفٍ قَدْ وَجِبَ
 ثُمَّ حُقُوقُهُ تَمَّانٍ إِنْ تُعَدَّ
 مَعَ فُرُوعِهِ هُمَا سَيِّئَانِ
 لَوَاحِقٌ زَوَائِدٌ فِي الْمُنْقُذِ
 وَمَا أَتَى مِنَ الْحُقُوقِ دَائِرَةٌ
 ثُمَّ عِبَادَةٌ تَحْوِي عَلَى مَوْزُونَةٍ
 فِيمَا رَوَوْا وَعَكَّسَهُ كَالْعَشْرِ
 فَكَحْرَاجِ الْأَرْضِ أَيْضًا قَدْ ثَبَتَ
 بِنَفْسِهِ بِخُمْسِ الْعَنَائِمِ
 كَبَدَلِ الْمُتَلَفِ وَالْمَعْصُوبِ
 تَفْسِيرُهَا جَاءَ لِأَصْلِ وَخَلَفَ
 مَعَ إِقْرَارِهِ كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ
 حَيْثُ مِنَ الْمُكْرَهِ إِقْرَارٌ كَفَى
 عَنِ الصَّغِيرِ خَلَفَ فِي الدَّيْنِ
 فِي حَقِّ إِسْلَامٍ كَمَا قَدْ عُرِفَا
 وَعِنْدَنَا ذَا مُطْلَقٌ مَتَى خَلَفَ
 لَكِنَّمَا الْخَلْفُ عَلَى الْمَشْهُورِ
 لَدَيْهِمَا مَا بَيْنَ مَاءٍ وَتَرَى
 ذَا الْقَوْلُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَرُفْرُ
 لِلْمُتَوَضِّئِينَ عَلَيْهِ فَاعْلَمِ

- ٧٣٨ . وَحَصَّصُوا التُّبُوتَ فِي خِلَافَتِهِ
 ٧٣٩ . وَشَرَطَهُ الْعَدَمَ كَيْمَا يَنْعَقِدُ
 ٧٤٠ . أَمَا إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ لَمْ يُوجِبْ
 ٧٤١ . وَفِي غَمُوسٍ مِنْ يَمِينِ عِلْمًا
 بِكَوْنِهِ بِالنَّصِّ أَوْ ذَلَالَتِهِ
 سَبَبُهُ مَعَ اِحْتِمَالٍ إِنْ وُجِدَ
 حَيْثُ انْتَفَى فِيهِ اِنْعِقَادُ السَّبَبِ
 ذَاكَ وَخَلْفَهُ عَلَى مَسِّ السَّمَا

فصلٌ في مُتَعَلِّقَاتِ الْأَحْكَامِ

- ٧٤٢ . وَالتَّائِي بِمَا أَنْبَتَهُ الْحَجَجُ
 ٧٤٣ . مَحْصُورَةٌ فِي السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ
 ٧٤٤ . وَلَمْ يُصَفْ لَهُ وَجُودٌ لَا وَلَا
 ٧٤٥ . بِهِ كَمَنْ دَلَّ عَلَى مَنْ يَفْتُلَا
 ٧٤٦ . وَالخَلْفُ بِالْعِتَاقِ وَالتَّطْلِيْقِ
 ٧٤٧ . فَمُبْطَلٌ تَنْجِيْزُهُ تَغْلِيْقُهُ
 ٧٤٨ . تَائِيهِمَا الْعِلَّةُ وَهِيَ سَبْعَةٌ
 ٧٤٩ . كَالْبَيْعِ لِلْمَلِكِ بِلَا ارْتِيَابِ
 ٧٥٠ . عُلِقَ بِالشَّرْطِ وَمَعْنَى وَاسْمًا
 ٧٥١ . وَعِلَّةٌ فِي حَيْزِ الْأَسْبَابِ
 ٧٥٢ . كَذَلِكَ كُلُّ عِلَّةٍ لِعِلَّةٍ
 ٧٥٣ . لِعِلَّةٍ كَأَحَدِ الْوُصْفَيْنِ
 ٧٥٤ . وَعِلَّةٌ مَعْنَى وَحُكْمًا لَا اسْمًا
 ٧٥٥ . كَسَفَرٍ لِرُحْصَةِ وَالنَّوْمِ
 ٧٥٦ . وَمَا لَوْصَفِيٍّ مِنَ حَقِيقِيٍّ الْعِلَلِ
 ٧٥٧ . يَجِبُ أَنْ يُقْتَرَنَا بِالْفِعْلِ
 ٧٥٨ . وَالتَّالِثُ الشَّرْطُ مَا تَعَلَّقَا
 ٧٥٩ . وَهُوَ مَحْضٌ كَدُخُولِ الطَّاقِ
 ٧٦٠ . وَمِنْهُ شَرْطُ وَلَهُ حُكْمُ الْعِلَلِ
 وَذَلِكَ أَيْضًا أَرْبَعٌ تُخْرَجُ
 وَإِنَّهُ لِلْحُكْمِ كَالطَّرِيقِ
 وَجُوبٌ مَعْنَى عِلَّةٍ لَنْ يُعْقَلَا
 أَوْ يَسْرِقَ الْمَالَ كَمَا قَدْ نُقِلَا
 قِيلَ حَجَازٌ يُشْبِهُ الْحَقِيقِيَّ
 لِكَوْنِهِ مُشَابِهَ الْحَقِيقَةِ
 إِسْمًا وَحُكْمًا ثُمَّ مَعْنَى يَثْبُتُ
 وَعِلَّةٌ فِي الْأِسْمِ كَالِإِيْحَابِ
 كَشَرْطِهِ الْخِيَارَ لَيْسَتْ حُكْمًا
 مِثْلُ شَرَا الْقَرِيبِ فِي الْأَنْسَابِ
 خَامِسُهَا الْوُصْفُ بِشَرْطِ الشُّبْهَةِ
 مِنْ عِلَّةٍ بِدُونِ مَا تَعْمِيْنِ
 كَأَخْرِ الْوُصْفَيْنِ وَاسْمًا حُكْمًا
 لِحَدِثِ النَّائِمِ عِنْدَ الْقَوْمِ
 تَقَدُّمٌ لَدَيْهِمْ عَلَى الْحُكْمِ بَلْ
 مِثْلُ افْتِرَاقِ فُذْرَةٍ بِالْفِعْلِ
 بِهِ الْوُجُودُ لَا الْوُجُوبُ حَقِّقَا
 لِمَا بِهِ عُلِقَ مِنْ طَلَاقِ
 كَحَفْرِهِ الْبَيْرِ وَشَرْطُ قَدْ جُعِلَ

٧٦١. لَهُ يَوْصِفُ سَبَقَهُ حُكْمُ السَّبَبِ
 ٧٦٢. وَشَرَطَ إِسْمًا أَوَّلَ الشَّرْطَيْنِ فِي
 ٧٦٣. وَمِنْهُ شَرَطُ كَالْعَلَامَةِ اعْتِبِرْ
 ٧٦٤. وَإِنَّمَا يُعْرَفُ يَا ذَا الصَّبِّطِ
 ٧٦٥. كَذَا دَلَالَةً كَقَوْلِهِ الَّتِي
 ٧٦٦. رَابِعُهَا عَلَامَةٌ وَهِيَ مَا
 ٧٦٧. تَعَلَّقَ الْوُجُوبُ وَالْوُجُودُ
 ٧٦٨. فَلَمْ نُضَمِّنْ شَاهِدِيهِ بِالرُّجُوعِ
- كَحَلِّ قَيْدِ الْعَبْدِ حَيْثُ مَا هَرَبَ
 إِنَّ تَدْخُلِي هَذِي وَهَذِي فَاعْرِفِ
 وَذَلِكَ كَالْإِحْصَانِ فِي الرِّتَا ذِكْرُ
 بِصِيغَةٍ مِثْلِ حُرُوفِ الشَّرْطِ
 أَنْكَحَ طَالِقٌ لِيُوصَفِ النِّكَرَةَ
 تُعَرِّفُ الْوُجُودَ دُونَ مَا
 وَذَلِكَ كَالْإِحْصَانِ فِي الْحُدُودِ
 تَضَمِينُ شَاهِدِي الرِّتَا فِي الْمَشْرُوعِ

فصل في بيان الأهلية

- ٧٦٩ . وَهَآكَ هَٰذَا الْفَصْلُ فِي الْأَهْلِيَّةِ
- ٧٧٠ . فَمِنْدَنَا مُعْتَبِرٌ وَالْأَشْعَرِيُّ
- ٧٧١ . وَأَهْلُ الْأَعْتِرَالِ قَالُوا إِنَّهُ
- ٧٧٢ . يُحَرِّمُ الْقَبَاحَ الْعَقْلِيَّةَ
- ٧٧٣ . فَكَلَّفُوا الصَّيِّئَ بِالْإِسْلَامِ
- ٧٧٤ . وَلَمْ نُكَلِّفْهُ بِمَحْضِ الْعَقْلِ
- ٧٧٥ . لَكِنْ إِذَا أُعِينَ بِالْإِمْتِهَالِ
- ٧٧٦ . وَصَحَّ إِيمَانُ الصَّيِّئِ عِنْدَنَا
- ٧٧٧ . وَهِيَ نَوْعَانِ وَجُوبٌ قَدْ بُنِيَ
- ٧٧٨ . ذُو ذِمَّةٍ صَالِحَةٍ لَهُ سِوَى
- ٧٧٩ . فَمَا يَكُونُ مِنْ حُقُوقِ الْعَبْدِ
- ٧٨٠ . وَمَا عُقُوبَةٌ يَكُونُ أَوْ جَزَا
- ٧٨١ . يَجِبُ حَقُّ اللَّهِ مَا صَحَّ الْأَدَا
- ٧٨٢ . ثَانِيهِمَا أَهْلِيَّةُ الْأَدَا
- ٧٨٣ . قَاصِرَةٌ تُبْنَى عَلَى الْقُصُورِ
- ٧٨٤ . يُبْنَى عَلَيْهَا صِحَّةُ الْأَدَا
- ٧٨٥ . عَلَى الْكَمَالَيْنِ وَعَلَيْهَا يُبْنَى
- ٧٨٦ . تَنْقِيسُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَهْلِيَّةِ
- ٧٨٧ . لَوْ حَسَنًا مُحْضًا فَكَاإِيمَانِ
- ٧٨٨ . وَلَوْ يَكُونُ مُحْضَ فُبِحَ صِفْتُهُ
- ٧٨٩ . وَدَائِرٌ بَيْنَهُمَا كَالْحِجَّةِ
- ٧٩٠ . وَغَيْرُ حَقِّ اللَّهِ وَهُوَ ذُو صُورٍ
- الْعَقْلُ فِي إِنْبَاتِ ذِي الْقَضِيَّةِ
- لِلْعَقْلِ فِي الْخِطَابِ لَمْ يَعْتَبِرِ
- يُوجِبُ كَلَّمًا قَدْ اسْتَحْسَنَهُ
- وَهُوَ فَوْقَ الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ
- وَمَنْ نَشَا فِي شَاهِقِ الْأَعْلَامِ
- وَكَانَ مَعْدُورًا لِهَذَا الْأَصْلِ
- لَمْ يَكُ مَعْدُورًا عَلَى الْإِعْقَالِ
- وَالْأَشْعَرِيُّ لَا كَمَا قَدْ بُيِّنَا
- عَلَى قِيَامِ ذِمَّةِ وَالْأَدْمِيِّ
- أَنْ جَازَ أَنْ يُنْفَى لِبُطْلَانِ الْأَدَا
- يَلْزَمُهُ كَتَفَقَاتِ الْوَالِدِ
- فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِي ذَاكَ الْأَدَا
- أَمَّا إِذَا مَا بَطَلَ الْأَدَا لَا
- وَأَهَّا نَوْعَانِ بِاسْتِيفَرَا
- مِنْ بَدَنِ وَالْعَقْلِ كَالصَّغِيرِ
- كَامِلَةٌ تُبْنَى بِلَا مِرَا
- خِطَابِ شَرْعٍ وَوَجُوبٌ مَعْنَى
- فَإِنَّ حَقَّ خَالِقِ الْبَرِيَّةِ
- صَحَّ مِنَ الصَّيِّئِ ذِي الْإِدْعَانِ
- كَالْكُفْرِ لَا يُعْفَى وَصَحَّتْ رِذْئُهُ
- صَحَّ الْأَدَا ذُونَ لُزُومِ عُهُدَةٍ
- ثَلَاثَةٌ مُحْضٌ انْتِفَاعٍ أَوْ ضَرَرٍ

٧٩١. أَوْ دَائِرٍ بَيْنَهُمَا فَالْأَوَّلُ
 ٧٩٢. وَالثَّانِي لَا يَصِحُّ كَالطَّلَاقِ
 ٧٩٣. ثَالِثُهَا كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ
 ٧٩٤. وَكُلُّ نَفْعٍ كَانَ لِلصَّبِيِّ
 ٧٩٥. فَالْشَّافِعِيُّ فِيهِ لَا يَغْتَبِرُ
 ٧٩٦. أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْمُبَاشَرَةَ
- صَحَّ كَقَبْضِ هَبَةٍ قَدْ نَقَلُوا
 وَكَوَصِيَّةٍ وَكَالْعِتَاقِ
 صَحَّ إِذَا وَلِيُّهُ أَشَارَهُ
 تَخَصُّبُهُ يُمَكِّنُ بِالْوَلِيِّ
 عِبَارَةُ الصَّغِيرِ فِيَمَا ذَكَرُوا
 مِنَ الْوَلِيِّ عِنْدَهُ مُغْتَبِرَةٌ

الْأُمُورُ الْمُعْتَرِضَةُ عَلَى الْأَهْلِيَّةِ

٧٩٧. نَوْعَانِ مَا يَعْزِضُ لِلْأَهْلِيَّةِ
 ٧٩٨. هُمَا سَمَاوِيٌّ أَتَى وَمُكْتَسَبٌ
 ٧٩٩. أَمَّا السَّمَاوِيُّ فَقَالُوا كَالصَّغَرِ
 ٨٠٠. حَتَّى إِذَا اتَّصَفَ بِالْعَقْلِيَّةِ
 ٨٠١. فَأَسْقَطُوا عَنْهُ بِهِ مَا يَحْتَمِلُ
 ٨٠٢. وَكَانَ إِيمَانُ الصَّبِيِّ عِنْدَنَا
 ٨٠٣. وَصَحَّ مِنْهُ وَلَهُ مَا لَيْسَ فِي
 ٨٠٤. قَدْ وَضِعَتْ عَنْهُ لِهَذَا مَا حُرِّمَ
 ٨٠٥. وَبِالْجُنُونِ تَسْقُطُ الْعِبَادَةُ
 ٨٠٦. لَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُمْتَدًّا
 ٨٠٧. فِي الصَّوْمِ بِاسْتِغْرَاقِ شَهْرٍ وَالصَّلَاةِ
 ٨٠٨. جَمِيعِ حَوْلِ عِنْدَنَا وَاعْتَبَرَا
 ٨٠٩. وَكَالصَّبِيِّ مَعَ عَقْلِ مَنْ عَتَبَهُ
 ٨١٠. ضَمَانُ مَا اسْتَهْلَكَ مِنْ أَمْوَالِ
 ٨١١. وَوُضِعَ الْخِطَابُ عَنْهُ كَالصَّبِيِّ
- تَحْتَهَا أَفْرَادُ ذِي الْقَضِيَّةِ
 فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمَا حُكْمٌ يَجِبُ
 مِنْ قَبْلِ عَقْلِ كَالْجُنُونِ يُعْتَبَرُ
 كَانَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ
 سُقُوطُهُ عَنْ بَالِغٍ كَمَا نُقِلَ
 فَرَضًا عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذْ آمَنَّا
 هُ ضَرَرٌ وَعَهْدَةٌ التَّكْلِيفِ
 إِزْتًا بِقَتْلِ عِنْدَنَا كَمَا عَلِمَ
 جَمِيعُهَا إِنْ كَانَ ذَا امْتِدَادَةٍ
 الْحَقُّ بِالنَّوْمِ كَمَا قَدْ خُذَا
 أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلٍ وَالرِّكَاءِ
 يَعْقُوبُ فِي اسْتِغْرَاقِ حَوْلٍ أَكْثَرَا
 فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ بِمَنْعِ عَهْدَتِهِ
 فَهُوَ لَيْسَ عَهْدَةٌ بِحَالِ
 مِنَ الْعِبَادَاتِ وَيَحْتَاجُ الْوَلِيَّ^{٢١}

^{٢١} أي يحتاج الى ولي يلي عليه

٨١٢ وَجُوبَ حَقِّ اللَّهِ ذِي الْأَلْطَافِ
 ٨١٣ يَكُونُ عَفْوًا كَسَلَامِ الْقَعْدَةِ
 ٨١٤ لِذَلِكَ أَوْجَبْنَا ضَمَانَ النَّاسِي
 ٨١٥ لَكِنْ بِهِ يُؤَخَّرُ الْخِطَابُ
 ٨١٦ وَالْبَيْعُ وَالشِّرَا وَالْعِتَاقُ
 ٨١٧ قَدْ أَنْطَلُوهَا وَلَغَتْ قِرَاءَتُهُ
 ٨١٨ بَلْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ عِنْدَ الْقَوْمِ
 ٨١٩ كَذَلِكَ مِنْهُ أَنْطَلُوا الْعِبَارَةَ
 ٨٢٠ وَبِأَمْتِدَادٍ مُسْقِطِ الْأَدَا
 ٨٢١ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ ذُونَ الصَّوْمِ
 ٨٢٢ إِعْمَاؤُهُ شَهْرًا فَلَمْ يُحَدِّثَا
 ٨٢٣ شُرْعٍ فِي الْأَصْلِ جَزَا أَمَّا
 ٨٢٤ حَتَّى إِذَا أَسْلَمَ فَالرَّقِيَّةُ
 ٨٢٥ غَرْضَةٌ مِلْكٍ وَابْتِدَالٍ بَعْدُ
 ٨٢٦ كَالْعِتْقِ إِذْ فِيهِ زَوَالُ الْعَجْزِ
 ٨٢٧ قَبْلَهُ يَلْزَمُ حَسَبًا زَوْوًا
 ٨٢٨ أَوْ الْعَكْسُ أَوْ التَّجَرِّي فَانظُرِ
 ٨٢٩ فِي مُتَجَرِّي الْعِتْقِ لِلْمِلْكِ سَرَى
 ٨٣٠ كَالدَّمِ بَلْ يُنْفَى كَمَالُ الْحَالِ
 ٨٣١ فِي ذِمَّةِ (و)وَلَايَةِ قَدْ عَلِمَا
 ٨٣٢ إِذْ كَانَ كَالْحُرِّ دَمًا لَا تَمَنَّا
 ٨٣٣ وَهُوَ مِنَ الْأَسْبَابِ لِلْمَنِيَّةِ
 ٨٣٤ يَفْقِدُ يَأْتِي مِنَ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ
 ٨٣٥ فَسُخًا إِذَا احْتِيجَ وَإِلَّا يُجْعَلُ
 ٨٣٦ وَهُوَ كَالِإِعْتِقَاقِ حَيْثُ أَعْتَقَا
 ٨٣٧ أَهْلِيَّةَ الْمَرْأَةِ وَالْقِيَاسُ

٨١٢ كَذَلِكَ التَّسْيَانُ لَا يُنَافِي
 ٨١٣ لَكِنْ إِذَا غَلَبَ كَالتَّسْمِيَةِ
 ٨١٤ وَلَيْسَ عُذْرًا فِي حُقُوقِ النَّاسِ
 ٨١٥ وَالنَّوْمُ لَمْ يَمْنَعْ بِهِ إِجَابُ
 ٨١٦ لِنَفْسِي الْإِحْتِيَارِ فِي الطَّلَاقِ
 ٨١٧ وَرَدِّهِ وَتَحْوِهَا عِبَارَتُهُ
 ٨١٨ كَذَلِكَ الْإِعْمَا مِثْلُ النَّوْمِ
 ٨١٩ فِي كَوْنِهِ يُقَوِّتُ اخْتِيَارَهُ
 ٨٢٠ فَيَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِالْإِعْمَا
 ٨٢١ وَحَدُّ الْأَمْتِدَادِ عِنْدَ الْقَوْمِ
 ٨٢٢ لِأَنَّهُ يَنْبَدُرُ أَنْ يَمْتَدَّ
 ٨٢٣ وَالرَّقِ قَالُوا هُوَ عَجْزٌ حُكْمًا
 ٨٢٤ بَقَاؤُهُ فَهُوَ مِنَ الْحُكْمِيَّةِ
 ٨٢٥ بَاقِيَّةٌ بِهَا يَصِيرُ الْعَبْدُ
 ٨٢٦ وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ التَّجَرِّي
 ٨٢٧ وَمِثْلُهُ عِنْدَهَا الْإِعْتِقَاقُ لَوْ
 ٨٢٨ إِمَّا مُؤَثَّرٌ بِذُونَ الْأَثَرِ
 ٨٢٩ وَعِنْدَهُ الْإِعْتِقَاقُ حَيْثُ مَا جَرَى
 ٨٣٠ وَلَا يُنَافِي مِلْكَ غَيْرِ الْمَالِ
 ٨٣١ فِي كَوْنِهِ أَهْلُ كِرَامَةِ كَمَا
 ٨٣٢ وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِعَبْدٍ عِنْدَنَا
 ٨٣٣ وَلَا يُنَافِي الْمَرَضُ الْأَهْلِيَّةِ
 ٨٣٤ فَشُرِعَتْ بِقَدْرِ مَا أَمَكَّنَ إِنْ
 ٨٣٥ فَصَحَّ مِنْهُ كُلُّ مَا يَحْتَمِلُ
 ٨٣٦ كَمَا إِذَا بَمَوْتِ عُلِقَا
 ٨٣٧ لَا يُعْدِمُ الْحَيْضُ وَلَا الْبِقَاسُ

٨٣٨. أَنْ يُتَّادَى الصَّوْمُ لَكِنْ قَدْ جُعِلَ
 ٨٣٩. مِنْ أَجْلِ ذَا لَا يَتَعَدَى لِقَضَاهُ
 ٨٤٠. قَالُوا يُنَافِي الْمَوْتُ حُكْمَ الدُّنْيَا
 ٨٤١. عَلَيْهِ إِمَّةٌ كَمَا قَدْ حُقِّقَا
 ٨٤٢. بِالْعَيْنِ بَبَقَى بِبِقَائِهَا وَإِنْ
 ٨٤٣. وَإِنْ يَكُنْ حَقًّا لَهُ فَيَبْقَى
 ٨٤٤. ثُمَّ لَهُ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامِ
 ٨٤٥. ثَابِتِي الْعَوَاضِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ
 ٨٤٦. بَاطِلٌ جَهْلٌ مِثْلُ جَهْلِ الْكَافِرِ
 ٨٤٧. وَجَهْلٌ صَاحِبِ الْهُوَى الْمُبْتَدِعِ
 ٨٤٨. وَجَهْلٌ بَاغٍ عَادِمِ الْإِنْصَافِ
 ٨٤٩. وَجَهْلٌ مَنْ قَدْ خَالَفَ الْكِتَابَا
 ٨٥٠. كَمَنْ يُجِيزُ بَيْعَ أُمِّ الْوَلَدِ
 ٨٥١. أَوْ مَوْضِعِ شِبْهَةِ عَذْرٍ تُدْفَعُ
 ٨٥٢. وَمُسْلِمٍ فِي دَارِ حَرْبٍ عَذْرًا
 ٨٥٣. وَالْبِكْرُ وَالْأَمَةُ بِالْإِعْتِاقِ
 ٨٥٤. وَضِدِّهِ وَمِثْلُهُ الْمَأْدُونُ
 ٨٥٥. وَالسُّكْرُ مِنْ شَيْءٍ مُبَاحٍ كَالدَّوَا
 ٨٥٦. فَهُوَ كَالِإِعْمَا فِي الطَّلَاقِ
 ٨٥٧. وَسَائِرِ التَّمَرُّفَاتِ أَوْ حَرَامٍ^{٢٣}
 ٨٥٨. إِلَّا بِحُكْمِ رَدَّةٍ أَوْ إِنْ أَقْرَبَ
 ٨٥٩. وَالْهَزْلُ ضِدُّ الْجَدِّ فِي التَّمَرُّفِ
 ٨٦٠. وَشَرْطُهُ التَّمَرُّيْحُ بِاللِّسَانِ
 ٨٦١. وَذَكَرُهُ فِي الْعَقْدِ لَا يُشْتَرَطُ
- مِنْ شَرْطِهِ الطَّهْرُ بِنَصِّ قَدْ نُقِلَ
 إِذْ لَيْسَ فِيهِ حَرْجٌ مِثْلُ الصَّلَاةِ
 فَتَبْطُلُ الرِّزَاةُ لَكِنْ بَقِيَا
 وَمَا لِعَيْزِهِ فَإِنْ تَعَلَّقَا
 دَيْنًا فَلَا يَدُونُ ضَمِّ فَاَسْتَبَيْنَ
 مَا تَنْقَضِي الْحَاجَةُ مُسْتَحَقًّا
 مَا كَانَ لِلْأَخْيَا مِنَ الْأَحْكَامِ
 مُكْتَسَبٌ وَهُوَ سَبْعُ ضَبِطَتْ
 إِذْ مَا لَهُ عَذْرٌ بِهِ فِي الْآخِرِ
 فِي حُكْمِ أُخْرَاهُ وَوَضَفِ الْمُبْتَدِعِ
 لِذَلِكَ ضَمَمْنَاهُ بِالِاتِّلَافِ
 أَوْ سُنَّةً فَأَخْطَأَ الصَّوَابَا
 وَالْجَهْلُ فِيمَا صَحَّ مِنْ مُجْتَهَدٍ
 بِهِ الْحُدُودُ عَنْهُ فِيمَا يُشْرَعُ
 بِالْجَهْلِ إِنْ لَمْ يَكْ قَبْلُ هَاجِرَا
 كَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالِاطِّلَاقِ^{٢٢}
 بِالْجَهْلِ عَذْرُهُنَّ مُسْتَبَيْنَ
 أَوْ شُرْبِ مُكْرَهٍ وَمُضْطَرِّ سَوَا
 إِذْ لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ وَالْعِتَاقِ
 فَإِنَّهُ يُلْزَمُ بِالْأَحْكَامِ
 بِخَالِصِ الْحَدِّ فَلَيْسَ يُعْتَبَرُ
 مِثْلُ خِيَارِ الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ اعْرِفِ
 كَنْحُنْ فِي ذَا الْعَقْدِ هَارِلَانَ
 دُونَ خِيَارِ الشَّرْطِ فَهُوَ يُشْرَطُ

^{٢٢} أي: بالوكالة، والصد أي بالإذن

^{٢٣} أي: السكر من شيء حرام

فِيهَا اخْتِلَافُ السَّادَةِ الْأَعْلَامِ
 بِمَا أَضَاعَ مَالَهُ وَأَتْلَفَهُ
 تُفْضَى عَلَى صَاحِبِهَا بِالْمَنْعِ
 بِنَصْبِهِ سُبْحَانَهُ الْبَلِيغِ
 إِمَامِنَا وَوَأَفْقَاهُ قَيِّدَا
 وَكَالِنِكَاحِ هَارِلًا وَكَالِعِتَاقِ
 لِلْقَوَاتِنِ الْعَقْلِ وَالْبَدَنِيَّةِ
 اعْتَبِرُوهُ سَبَبًا لِلرُّخْصَةِ
 لِأَنَّ مَا أَضَرَّ مِنْهُ يَفْتَضِي
 قَصْرًا وَتَأْخِيرَ الصِّيَامِ فَاعْرِفِ
 وَهُوَ عُذْرٌ صَالِحٌ أَنْ يُسْقَطَا
 أَوْ شُبُهَةً كَمَنْ بَرَمِيهِ قَتَلَ
 لَمْ يُوجِبِ الْحَدَّ عَلَيْهِ مَا فَعَلَ
 ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَ ذُوْنَ مَأْمُومٍ
 مِنْ مُشْتَرٍ إِنْ حَصَلَ التَّضَدُّيقُ
 مَا أَعْدَمَ الرِّضَى بِمَا آتَاهُ
 أَوْ أَعْدَمَ الرِّضَى فَقَطُّ كَمَا يَجِيئِي
 بِالْقَتْلِ وَالنَّيْبِ بِأَنْ يُقَيِّدَا
 كَمَنْ يَحْبِسُ الْأَقْرَبَاءَ أُلْزِمَا
 أَهْلِيَّةَ الْخِطَابِ فِيمَا يُشْرَعُ
 كَانَ عَلَى فَاسِدِهِ مُرَجَّحَا
 فَانْسُبْهُ لِلْفَاسِدِ حَيْثُ وَقَعَا
 وَمِنْهُ مَا يَقَعُ فِي الْأَفْعَالِ
 لِغَيْرِهِ فِي كَلِمًا قَدْ قَالَهُ
 مَقْضُورَةٌ عَلَى الَّذِي قَدْ قَالَهَا
 لَمْ يَحْتَمِلْ فَسَحًا وَلَمْ يَحْتَجِ رِضَا

٨٦٢ وَالشُّلُجِيَّةُ كَاهَزَلُ فِي الْأَحْكَامِ
 ٨٦٣ وَخِفَّةُ تَعْرِي عَلَى الْمَرْءِ السَّفَهْ
 ٨٦٤ تَبَعْتُهُ عَلَى خِلَافِ الشُّرْعِ
 ٨٦٥ مِنْ مَالِهِ فِي أَوَّلِ الْبُلُوغِ
 ٨٦٦ وَأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْحَجَرَ لَدَى
 ٨٦٧ فِيمَا يَصْحُ مَعَ هَزْلِ كَالطَّلَاقِ
 ٨٦٨ لَا يُنَافِي السَّفَرُ الْأَهْلِيَّةِ
 ٨٦٩ وَحَيْثُ كَانَ سَبَبَ الْمَشَقَّةِ
 ٨٧٠ بِنَفْسِهِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَرَضِ
 ٨٧١ فِطْرًا وَلَكِنْ أَتَرَ السَّفَرَ فِي
 ٨٧٢ مِنْ مُكْتَسَبِ الْعَارِضِ قَدْ عَدُوا الْخَطَا
 ٨٧٣ حَقَّ الْإِلَهَ بِاجْتِهَادٍ إِنْ حَصَلَ
 ٨٧٤ يَطُنُّ صَيِّدًا فَإِذَا بِهِ رَجُلٌ
 ٨٧٥ لَكِنْ عَلَيْهِ فِي حُقُوقِ الْأَدْمِيِّ
 ٨٧٦ وَصَحَّ مِنْهُ الْبَيْعُ وَالتَّطْلِيْقُ
 ٨٧٧ فَكَانَ كَالْمُكْرَهِ وَالْإِكْرَاهِ
 ٨٧٨ وَأَفْسَدَ اخْتِيَارُهُ فَالْمُلْجِي
 ٨٧٩ فَالْأَوَّلُ الْكَامِلُ أَنْ يُهَدَّدَا
 ٨٨٠ أَوْ لَا رِضَى وَلَا اخْتِيَارًا أَعْدَمَا
 ٨٨١ وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَيْسَتْ تَمْنَعُ
 ٨٨٢ فَإِنْ يُعَارِضُهُ اخْتِيَارًا صَحَّحَا
 ٨٨٣ لَوْ مُمَكِّنَا وَإِنْ يَكُنْ مُتَّبِعَا
 ٨٨٤ ثُمَّ مِنْهُ الْإِكْرَاهُ فِي الْأَقْوَالِ
 ٨٨٥ فَلَا يَصْحُ أَنْ يَكُونَ آلَهُ
 ٨٨٦ فَتُنْسَبُ الْأَقْوَالُ مَعَ أَحْكَامِهَا
 ٨٨٧ وَصَحَّحُوا بِالْكُرْهِ مِنْهَا كُلَّمَا

٨٨٨. وَضِدُّهُ كَالْبَيْعِ فِيهِ أَقْصَرُ
 ٨٨٩. وَإِنْ يَلِيكَ الْإِكْرَاهُ فِي الْأَفْعَالِ
 ٨٩٠. كَالْأَكْلِ وَالْوَطْئِ وَبَعْضُهَا يَجِبُ
 ٨٩١. وَذَلِكَ كَالنَّفْسِ وَكَالْأَمْوَالِ
 ٨٩٢. لَا مُكْرَهُ وَالْحُرْمَاتُ حُرْمَةٌ
 ٨٩٣. كَحُرْمَةِ الزَّانَا وَقَتْلِ الْمُسْلِمِ
 ٨٩٤. كَشُرْبِ خَمْرٍ وَكَأَكْلِ الْمَيْتَةِ
 ٨٩٥. وَمِنْ حُقُوقِ اللَّهِ مَا لَا يَحْتَمِلُ
 ٨٩٦. كَجَرِيَانِ الْكُفْرِ بِاللِّسَانِ
 ٨٩٧. مَا اخْتَمَلَ السُّقُوطُ فِي الْجُمْلَةِ لَا
 ٨٩٨. لِرُخْصَةِ تَنَاوُلِ الْمُضْطَرِّ مَا
 ٨٩٩. وَالْأَخْذُ فِي هَدْيَيْنِ بِالْعَرَبِيَّةِ
 ٩٠٠. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ
 ٩٠١. وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 ٩٠٢. مُحَمَّدٍ الدَّاعِي إِلَى الْإِسْلَامِ
 ٩٠٣. مُبَيِّنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
- مَعَ فَسَادِهِ عَلَى الْمُبَاشَرِ
 فَبَعْضُهَا فِي الْحُكْمِ كَالْأَقْوَالِ
 عَلَى الَّذِي أَكْرَهُ إِذْ كَانَ السَّبَبُ
 فَهِيَ عَلَى الْمُكْرِهِ فِي الْأَحْوَالِ
 لَمْ تَنْكَشِفْ وَلَيْسَ فِيهَا رُخْصَةٌ
 مَا اخْتَمَلَ السُّقُوطَ مِنْ مُحَرِّمٍ
 إِذْ كَانَ الْإِخْتِيَارُ شَرْطَ الْحُرْمَةِ
 سُقُوطُهُ وَرُخْصَةٌ قَدْ اخْتَمَلَ
 مِنْ مُطْمَئِنِّ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ
 يَسْقُطُ بِالْكَرهِ وَلَوْ مُحْتَمَلًا
 لَ غَيْرِهِ حَيْثُ بِنَصِّ حُرْمَةٍ
 يُورَثُ الشَّهَادَةَ الْعَظِيمَةَ
 وَالشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى الْإِنْعَامِ
 عَلَى رَسُولِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ
 الْمُصْطَفَى الْمَبْعُوثِ لِلْأَنَامِ
 هَادِي الْوَرَى مُبَلِّغِ الْأَحْكَامِ

فهرس المحتويات

مقدمة التحقيق.....	3
صور المخطوطات.....	4
.....	4
مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلَّفِ.....	7
أُصُولُ الشَّرْعِ.....	8
الْخَاصَّ.....	9
الْأَمْرُ.....	10
النَّهْيُ.....	14
الْعَامُّ.....	15
الْمُشْتَرَكُ وَالْمُوَوَّرُونَ.....	16
وَجُوهُ الْبَيَانِ.....	17
الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ.....	18
حُرُوفُ الْمَعَانِي.....	21
حُرُوفُ الْجَرِّ.....	24
حُرُوفُ الشَّرْطِ.....	26
اسْتِعْمَالُ وَجُوهِ النَّظْمِ.....	27
وَجُوهُ الْوُقُوفِ عَلَى الْمُرَادِ.....	28
فَصْلٌ فِي الْأَدِلَّةِ الْفَاسِدَةِ.....	29
فَصْلٌ فِي الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ.....	32
فَصْلٌ فِي أَسْبَابِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.....	33

.....	34
بَابُ بَيَانِ أَفْسَامِ السُّنَّةِ	34
فَصْلٌ فِي الرَّأْيِ	35
فَصْلٌ فِي شَرَائِطِ الزَّوَائِدِ	37
فَصْلٌ فِي التَّعَارُضِ	38
فَصْلٌ فِي الْبَيَانِ	40
بَابُ الْإِجْمَاعِ	41
بَابُ الْقِيَاسِ	44
فَصْلٌ فِي الْإِجْتِهَادِ	45
وَجُوهٌ دَفَعِ الْعَلَلِ	48
فَصْلٌ فِي الْأَحْكَامِ	49
فَصْلٌ فِي مُتَعَلِّقَاتِ الْأَحْكَامِ	51
فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْأَهْلِيَّةِ	52
الْأُمُورُ الْمُعْتَرِضَةُ عَلَى الْأَهْلِيَّةِ	

